محضر الجلسة رقم 846

التاريخ: الثلاثاء 19 محرم 1434 (4 ديسمبر 2012)
الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وأربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الواحدة والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 41.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

2- مشروع قانون رقم 44.12 يتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، والمحال على المجلس من مجلس النواب كذلك؛

3- مشروع قانون رقم 45.12 يتعلق بإقراض السندات، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

فقد توصلت الرئاسة بمراسلة من وزير الصحة الذي يمثل الحكومة نيابة عن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ويخبر من خلالها المجلس أنه نظرا لالتزامات حكومية طارئة مرتبطة بالنشاط الملكي، فإن السيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع الاقتصاد والمالية والتجهيز والنقل، ويطلب تبعا لذلك برمجة قطاعي التجهيز والوظيفة العمومية مباشرة بعد قطاع المالية.

كما يخبر المجلس بطلب السيدين وزيري التشغيل والتكوين المهني والسياحة بتأجيل الأسئلة الموجهة إليهم إلى جلسة لاحقة، وأن السيد وزير الصحة سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الموجه لقطاع السكنى، وأن وزير التعليم العالي سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الشؤون الخارجية حول تقاطر العديد من أفواج الأفارقة على المغرب إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 4 دجنبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 31 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثماني طلب إحاطات. الكلمة الآن للفريق الحركي في إطار طلب إحاطة.. سحبت الإحاطة. الآن ننطلق إلى فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد جمال سكاك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

يشرفني، السيد الرئيس، أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تهم وضعية فئة عريضة من سكان البوادي والمناطق النائية والجبلية المغربية خلال هذا الفصل من السنة، حيث تعرف بلادنا هذه الأيام تساقطات مطرية وثلجية مهمة، استبشر لها الفلاحون خيرا.

هذه التساقطات التي تحمل معها بشائر خير لموسم فلاحي سيكون جيدا إن شاء الله، وستعزز نسبة الملء بالسدود وتغذي الفرشة المائية، سواء منها السطحية أو الباطنية.

إلا أن العديد من المناطق النائية المغربية، سواء منها المتواجدة بالجهة الجنوبية الشرقية أو المناطق الجبلية المتواجد فيها المغرب العميق، تعرف نوعا من العزلة والانقطاع عن العالم الخارجي جراء التساقطات التي تجعل سكان هذه المناطق يفتقدون إلى المواد الغذائية وحطب التدفئة والخدمات الصحية والإدارية، حيث نجد العديد من العائلات لا تجد ما تسد به رمقها، إضافة إلى عدم قدرتها على مواجهة متطلبات العلف الخاص بالمواشي التي يتوفرون عليها، والتي هي مصدر رزقهم الوحيد من أجل مواجهة مصاعب الحياة اليومية في هذا الموسم الممطر والمثلج.

السيد الرئيس،

لسنا في حاجة للتذكير بكارثة منطقة أنفكو أو الوصول إليها لا قدر الله، حيث وجب على الحكومة أخذ الاحتياطات اللازمة للاهتمام بهذه الفئة من سكان المغرب العميق، والذين يعانون كل سنة من هذا المشكل الذي يعزلهم على العالم الخارجي ويجعلهم عرضة للمرض، وأحيانا وجود وفيات في صفوف الأطفال والشيوخ وكذا النساء الحوامل اللواتي لا يجدن سبيلا للوصول إلى المراكز الصحية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما تعانيه العديد من المناطق بجهة مكناس-تافيلالت وعلى الخصوص إقليم خنيفرة، ميدلت، أزيلال، الراشيدية، هذه الأقاليم التي تعاني أصلا من الهشاشة والفقر خلال الأيام العادية من السنة، فما بالك بهذه الفترة الحرجة من السنة التي تعرف تهاطل الثلوج والأمطار بشكل مكثف، لم تعرفه المنطقة منذ أكثر من 20 سنة، حيث تسببت هذه العزلة حتى في نفوق المواشي التي تبقى -كما قلنا- مصدر الرزق الوحيد للفلاح الفقير المتواجد بهذه المناطق.

السيد الرئيس،

من هذا المنبر، ونحن في بداية فصل الشتاء الذي يبدو صعبا وقاسيا، نطالب الحكومة بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للحد من آثار هذه الأحوال الجوية على هؤلاء المواطنين والمواطنات المتواجدين بهذه المناطق الجبلية، واتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق مع جميع المصالح الخارجية والجهات الأمنية من درك ووقاية مدنية وأجهزة وزارة الداخلية المكلفة بهذا النوع من التدخل لتفادي ما قد يحدث لا قدر الله من كوارث، من خلال ما رصدته الحكومة من صناديق خصوصية لهذا النوع من الأحداث.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إحاطة اليوم، السيد الرئيس، تهم أكثر من 5000 طالب وطالبة يدرسون بجامعة ابن طفيل، كذلك بالمعاهد المتخصصة وبالتكوين المهني بالقنيطرة.

السيد الرئيس،

هؤلاء الطلاب والطالبات يعيشون ومعهم آباؤهم وأولياؤهم بسيدي يحيى الغرب وسيدي سليمان وسوق الأربعاء والجماعات القروية المجاورة، يعيشون حالة من الترقب والخوف من ضياع سنة دراسية بكاملها، فالجميع، السيد الرئيس، يعلم أن هذه الفترة فترة نهاية الامتحانات.

نحن الآن لا يهمنا، السيد الرئيس، أن نحمل المسؤولية لهذه الجهة أو تلك، كذلك فإننا الآن لا نطالب الحكومة فقط بحل جدري ومستعجل، ألا وهو إحداث نواة جامعية بسيدي سليمان وسوق الأربعاء الغرب، لأنهم تيبعدوا من الجامعة تقريبا بواحد 80 كيلومتر، وتعزيز الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، بل نطالب الحكومة بإلحاح لإيجاد حل فوري وعاجل لأزمة التنقل التي تهدد شباب سيدي يحيى وسيدي سليمان وسوق الأربعاء للغرب، وغيرها من المدن البعيدة عن المراكز الجامعية بالمغرب عموما.

هذه المشاكل، السيد الرئيس، تمارس على الطلبة ضغطا نفسيا يوميا يؤثر سلبا على نتائجهم المصيرية في حياتهم.

السيد الرئيس، تتبعنا كمنتخبين محليين أزمة التنقل التي يتخبط فيها أبناؤنا منذ مدة، الآن لقد تبين عند المنتخبين المحليين أن الحل الاستعجالي من مسؤولية الحكومة المحترمة، فعليها -أي الحكومة- القيام بالواجب في أقرب الآجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

أخواتي المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علما بقضية طارئة، تتعلق بصعوبات التسويق الخارجي للحوامض، فالفلاحون ومنتجو الحوامض يواجهون هذه السنة صعوبات في تسويق منتوجهم إلى الأسواق الخارجية بسبب ضعف الطلب ومنافسة دول أخرى منتجة على مستوى أسواق المغرب التقليدية، ونتيجة ذلك أن الأثمان التي يتم بها تسويق البرتقال بكل أصنافه منخفضة في أسواق الجملة، رغم أن المستهلك يصل إلى المنتوج بثمن

مضاعف بسبب اختلالات دورة التسويق التي يستفيد منها الوسطاء أكثر من الفلاحين.

لقد قامت وزارة الفلاحة والدولة عموما بجهد محمود لدعم الفلاحين وتحفيزهم على الاستثمار في مجال إنتاج الحوامض، غير أن أزمة التسويق الخارجي جعلت هذا الجهد لا يأتي بنتائج لصالح الفلاحين، خاصة هذه السنة حيث انضافت إلى أزمة التسويق الخارجي وضعف الإنتاج الذي تسببت فيه الحرارة المرتفعة خلال فصل الصيف، حيث تضررت منها أشجار الحوامض بشكل كبير.

واعتبارا لهذه الصعوبات، ومن أجل دعم الفلاحين وتشجيعهم على الاستمرار في الاستثمار في مجال إنتاج الحوامض، فإننا ندعو المصالح المعنية بالتسويق الخارجي للبحث عن حلول للصعوبات التي يواجهها الفلاحون في هذا المجال، والبحث عن أسواق جديدة للتغلب على المنافسة التي يواجهها المنتوج المغربي في الأسواق التقليدية، خاصة الأسواق الأوروبية.

كما ندعو بالمناسبة إلى مراجعة شاملة لدورة التسويق التي يتضرر منها الفلاحون، وقد سبق للسيد وزير الفلاحة أن أعلن عن مشروع بهذا الخصوص، ونحن ننتظر الشروع في هذا الإصلاح لما فيه من فائدة للفلاحين وكذلك المستهلكين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، لأحيط المجلس وعموم الرأي العام الوطني علما بالتراجعات الخطيرة التي تعرفها الأوضاع الاجتماعية، وذلك بسبب المحن التي تعرفها الحريات النقابية وقمع التظاهر السلمي واعتقال وطرد النقابيين والاقتطاع من أجور المضربين دون سند قانوني، وتغييب الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف وعدم تنفيذ اتفاقية 26 أبريل 2011 العالقة.

وبالرغم من كل الخطوات والمبادرات التي قامت بها المركزيتان، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل، اتجاه رئيس الحكومة لحثه على فتح حوار جدي وجاد ومسؤول ومنتج، فإن الحكومة نجدها قد أخلت بكل التزاماتها، بل أن رئيس الحكومة تعمد نهجا إقصائيا اتجاه التنظيمات النقابية.

في هذا الإطار، قررت المركزيتان، الفيدرالية والكونفدرالية، تنفيذ برنامج نضالي مشترك منطلقه يوم السبت 8 ديسمبر، حيث ستنظمان يوما وطنيا احتجاجيا وذلك للتنديد بالسلوك اللامسؤول لرئيس الحكومة وتجاهله للمطالب العمالية، للتنديد كذلك بالتضييق على الحريات النقابية وقمع التظاهرات السلمية المشروعة، بالتنديد بالاقتطاع من أجور المضربين دون سند دستوري، وذلك من أجل إضعاف الفعل النقابي والتضييق على حق يخوله الدستور والمواثيق الدولية، وكذلك للاحتجاج على استمرار نهج سياسة ضرب القدرة الشرائية عبر الزيادة المرتقبة في أسعار الكهرباء، وكذلك للضغط من أجل تنفيذ مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011، وكذلك تنفيذ كل الاتفاقيات القطاعية المبرمة.

لكل ذلك، ومن باب المسؤولية، فإننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية نضطر مرة أخرى لتنبيه الحكومة ورئيسها إلى خطورة الاحتقان الاجتماعي، الذي تغذيه سياستها ومقاربتها لتدبير الشأن الاجتماعي.

كما أننا نرفض كل نهج إقصائي تجاه التنظيمات العمالية، ونرفض كل زيادة مرتقبة في أسعار الكهرباء، ونطالب بالتراجع عن قرار الاقتطاع من أجور المضربين وتنفيذ مقتضيات كل الاتفاقية.

ونقول للسيد رئيس الحكومة: إذا صممت عن عدم التراجع عن الاقتطاع في أجور المضربين، فإننا كحركة نقابية أصيلة سنواصل النضال من أجل الديمقراطية والحريات والعدالة الاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ارتأينا، في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نخصص إحاطة المجلس علما لما يجري اليوم تحت جسر بلدنا في مياه ملوثة تشكل ردة غير مسبوقة في المجال الحقوقي، وتؤشر لتراجعات خطيرة ستكون لها لا محالة انعكاسات تضرب في العمق المكتسبات الكبيرة والإيجابية التي عرفها المغرب في مجال حرية التعبير والحق في التظاهر السلمي.

وتعود بنا للأسف إلى ممارسة اعتقد المغاربة أنهم قطعوا معها دون رجعة، ويتعلق الأمر بالاستمرار في الحظر والمنع غير المبرر لأحزاب سياسية في الوجود الشرعي والقانوني كحزب البديل الحضاري وحزب الأمة، في ضرب صارخ لكل القوانين والأعراف المرتبطة بتأسيس الأحزاب السياسية وبالتمادي في الكذب وتغليط الرأي العام الوطني بهذا الخصوص، والاستمرار كذلك في انتهاك كرامة المواطنين من خلال الإجهاز على قدرتهم الشرائية وإضعاف الطبقات المتوسطة وتبديد المكتسبات الحقوقية من

خلال الإفراط والمبالغة في تعنيف الاحتجاجات السلمية والتضييق على الحريات العامة والعودة إلى الممارسات البائدة من الاعتقالات التعسفية، وجلد المواطنين في الشارع العام، ناهيك عن الصمت واللامبالاة غير المبررة اتجاه الأوضاع اللاإنسانية والمهينة لكرامة الإنسان وآدميته داخل سجون المغرب.

ورغم تعالي احتجاجات عائلات الضحايا وملاحظات نشطاء حقوق الإنسان، وآخرها مسيرة المنظمات الحقوقية الوطنية ومنتدى الحقيقة والإنصاف ومضامين تقارير العديد من المؤسسات الوطنية والدولية التي تكشف حجم نكسة حقوق الإنسان في بلادنا، نلاحظ -مع كامل الأسف- أن هذه الحكومة لم تجرأ على فتح تحقيقات جدية ومسؤولة للوقوف على طبيعة هذه التراجعات والانتهاكات وتحديد المسؤوليات.

إن هذا الوضع المقلق للمشهد الحقوقي ببلادنا، بعد سنة من تحمل هذه الحكومة لمسؤولية تدبير الشأن العام، يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن المغرب لم يحصد من هذه التجربة إلا الانكسارات تلو الانكسارات ولم يجن منها إلا الضجيج والضوضاء.

السيد الرئيس المحترم،

إن سنة واحد كانت كافية لسقوط الأقنعة التي كان الحزب الأغلبي في هذه الحكومة يختفي وراءها، فلم يعد ينفع الخطاب الأخلاقوي الذي ظل دائما مبطنا بالشعبوية في حجب حقيقة عدم استيعاب الحكومة لدقة ودلالة هذه اللحظة التي كنا ننتظر فيها تحقيق نقلة نوعية على مستوى حقوق الإنسان، خاصة الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال المناصفة واحترام الحريات وتكريس ثقافة حقوق الإنسان التي تشكل إحدى أهم نقط الضوء البارزة في دستور فاتح يوليوز 2011.

السيد الرئيس،

أمام خبو جدوة الإصلاح المنشود، سنظل في فريق الأصالة والمعاصرة متمسكين بقاعدة الإصرار والإلحاح ومنحازين للقضايا الجوهرية للمجتمع المغربي وللخيار الديمقراطي الحداثي، فمهما كثر لغط هذه الحكومة وانفعالات بعض وزرائها ومهما طغت شعبويتهم، يظل الواقع شاهدا على فشل هذه الحكومة التي لم يحصد منها المغاربة إلا السراب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. آخر طلب إحاطة للفريق الاستقلالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

طبقا لمنطوق المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أحيط المجلس علما بقضية طارئة بمناسبة اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة الذي احتفل به العالم بالأمس.

نغتنم هذه الفرصة لنوجه لهم تحية اعتزاز لمساهمتهم الفاعلة في المجهود الوطني، سواء من خلال النتائج الهامة التي حققوها في مجالات متعددة، كالرياضة والإبداع والحرف والثقافة والفن. ويجب ألا ننسى الدور الذي قاموا به والنتائج التي حصلوا عليها في الألعاب الأولمبية مؤخرا بلندن.

ونحن نثير هذا الموضوع لهذه الفئة التي تحظى برعاية ملكية سامية، لابد أن ننبه إلى مجموعة من المشاكل التي تعترض هذه الفئات وعائلاتها، خصوصا على مستوى التكاليف المالية لذوي الاحتياجات في الإعاقات الذهنية، في غياب العدد الكافي للمراكز التي تستوعب هذه الفئة، مما يتطلب العمل على خلق مراكز في مختلف مناطق البلاد، جهويا وإقليميا، والاهتمام أكثر بالفئات المعوزة المنتمية لهذه الفئة، خاصة في المناطق النائية.

كما يجب التفكير في إحداث مراكز للتكوين المهني تلائم نوعية الإعاقات، والتي تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من الاندماج في المجتمع بصورة طبيعية. ولابد أن نشير إلى معاناة فئة ضعاف البصر وذوي الإعاقات الجسدية، خاصة على مستوى التوظيف المكفول لهم كبقية المواطنات والمواطنين.

ولابد ونحن نثير جزءا من المشاكل المتعددة لذوي الاحتياجات الخاصة أن ننبه الحكومة إلى ما يعانيه بعضهم حين تقديم طلبات الاستفادة من بعض الآليات، كالمعدات والكراسي المتحركة وسماعات الأذن وغيرها، حيث لازالوا ملزمين بتقديم شهادات الضعف التي ترفض السلطات المحلية تسليمها بتبرير انتهاء العمل بها منذ انطلاق عملية "RAMED[1]"، الشيء الذي يتطلب إيجاد مخرج قانوني مستعجل لهذه الوضعية الشاذة وتنسيق العمل بين مختلف الإدارات المتدخلة في الموضوع.

وإذ نجدد، كفريق استقلالي، تنويهنا بالمجهودات المبذولة لتوفير الظروف الملائمة لإسهام ذوي الاحتياجات الخاصة في المسار التنموي ببلادنا، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام أكثر بهذه الفئة من خلال المطالب التي عبرنا عنها في بداية هذه الإحاطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 15 سؤالا، 3 منها آنية، موجهة لكل من قطاعات الاقتصاد والمالية، الصحة، و12 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات

[1] Régime d'Assistance Médicale

الاقتصاد والمالية، الصحة، الأوقاف، السكنى، التربية الوطنية، التجهيز والنقل ثم الوظيفة العمومية.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول التدابير المتخذة للحد من نقص السيولة لدى الأبناك، وسيتولى الإجابة عنه، بالنيابة، السيد الوزير المنتدب المكلف بالوظيفة العمومية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

بسم الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

عرف القطاع المالي عموما والقطاع البنكي على وجه الخصوص مؤخرا مشاكل متعددة جراء نقص السيولة المتفاقم الذي كان مرده إلى أسباب متعددة ومتعلقة بإجراءات وتدابير اتخذتها الحكومة أو في بعض الأحيان لم تتخذها.

سؤالنا، السيد الوزير: ما هي التدابير الاستعجالية التي تعتزم الحكومة القيام بها من أجل الحد من نقص السيولة في الأبناك والمؤسسات المالية الوطنية ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف خزائن الأبناك بالمغرب حاليا، كما ذكر السيد المستشار المحترم، نقصا في السيولة، ولكن هذا النقص ليس وليد الفترة الراهنة، بل هو راجع إلى بداية سنة 2007 ويستمر حتى الآن. ويعزى عجز السيولة البنكية لأسباب موضوعية، ولاسيما تقلص احتياطي الصرف لدى بنك المغرب في أعقاب تدهور العجز التجاري على وجه الخصوص بسبب الأزمة المالية العالمية.

وقد عملت السياسة النقدية خلال هذه السنوات الأخيرة على الاستجابة لحاجيات البنوك للنقد وضمان إمدادات كافية من السيولة في السوق النقدية، وذلك بهدف تسهيل شروط تمويل الاقتصاد.

وتبعا لذلك، فقد اتخذ بنك المغرب خلال هذه السنة عدة تدابير:

- الإجراء الأول هو الرفع من مستوى تدخلات البنك المركزي في السوق ما بين البنوك، يعني (Le marché interbancaire)، وخاصة بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام؛

- ضخ تقريبا 44 مليار درهم؛

- القيام كذلك بعملية إعادة شراء ثلاثة أشهر، واحد 15 مليار درهم؛

- تخفيض سعر الفائدة المرجعي من 3,25% إلى 3% في شهر مارس الماضي؛

- توسيع الضمانات المقبولة من طرف بنك المغرب المتعلقة بعمليات إعادة التمويل، وشملت كذلك القروض ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تخفيض معدل الاحتياطي النقدي ل 4% في شتنبر الماضي، (c'est la réserve obligatoire) اللي كتكون عند الأبناك. وهذا مكن من ضخ تقريبا 7 ملايير درهم في السوق البنكي، فهذا من طبيعة الحال مكن من تحسين السيولة في هاذ الفترة، وهذا عمل عادي بالنسبة لبنك المغرب، لأن بنك المغرب في القانون ديالها الأساسي كتدخل ملي كيكون فائض ديال السيولة وكتدخل كذلك ملي كيكون واحد العجز ديال السيولة، باش يكون هناك توازن على الأسواق المالية والبنكية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب القيم.

غير كتدويو على 2007، في 2007 الحكومة آنذاك عرفت كيفاش تواجه المشكل.

تكلمتو على تخفيض نسبة الاحتياطات الإجبارية من 6 إلى 4%، أولا هاذ القرار اتخذ حتى شهر 5 أو 6، إذن الحكومة ما اخذاتوش في الوقت اللازم، أكثر من هذا انتظرت أن والي بنك المغرب يقترحه قبل ما الحكومة تاخذ التدابير اللازمة.

ثانيا، كندويو اليوم على السيولة وما كنشوفوش في القانون المالي أن هاذ المشكل ديال السيولة اللي عندو ارتباط مباشر مع المقاولات المغربية، الصغرى بالأخص، اللي ما كتصيبش كيفاش تاخذ القروض من الأبناك، وما شفناش في السياسة ديال هاذ الحكومة كيفاش غادي تعالج هاذ المشكل.

أكثر من هذا، جات الحكومة وقلتيو غادي تسلفوا مليار ديال الدولار، مع العلم أن جميع (les experts) كيقولوا أن مليار ديال الدولار ما غادي يفكش هاذ المشكل، لأن يالله غادي يمكن لكم تواجهوا به المشكل ديال

صندوق المقاصة لشهر أو شهرين.

المشكل الحقيقي وهو الآن كنشوفو راسنا أن (les réserves en devises) اللي عندنا واللي عندهم ارتباط مباشر مع السيولة غادين وكينخفضوا، والخطر وهو نوصلو لواحد الوقت اللي نوصلو لذاك ما يسمى بالتقويم الهيكلي، واللي إذا، الله يحفظ، وصلنا له راه البلاد غادي ذاك الاستقلالية في تدبير الشأن الاقتصادي والمالي غادي نفقدوها، ومع كل أسف باقي ما كنشوفوش أي حل جذري جات به هاذ الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

السيد الرئيس،

غير بالنسبة للسياسة النقدية، السياسة النقدية هي كيتم التدبير ديالها من طرف والي بنك المغرب، هو اللي عندو الاستقلالية باش تدار السياسة النقدية على حسب الظروف ديال السوق المالي وعلى حسب الظروف ديال تمويل الاقتصاد الوطني. إذن هذا شيء عادي أن بنك المغرب يهبط النسبة ديال ذيك (les réserves obligatoires).

غير للتذكير، في السنوات ديال 2000 كانت هذه النسبة كتفوت 20%، لأن كان واحد الفائض ديال السيولة، ولكن اللي مهم جدا، اللي خصنا نحرصو عليه وهو كنشوفو النسبة ديال الفائدة اللي كتداول في السوق ما بين البنوك، هاذيك النسبة انخفضت ما بين هاذ السنة والسنة الفارطة يعني 2011.

في نفس الفترة، في 10 أشهر الأولى انخفضت، دازت من 3,29% السنة الماضية إلى 3,19%، هذا يعني ما كاينش مشكل أو خطر على تمويل الاقتصاد الوطني.

المؤشر الثاني اللي هو مهم جدا وهو النسبة ديال الفائدة أو المعدل ديال نسبة الفائدة، هاذ المعدل بقي مستقر ما بين السنة الماضية وهذه السنة، إذن هاذو مؤشرات كيبينو بأن التمويل في الاقتصاد الوطني يعني ما عندوش شي مشكل عميق.

ثانيا، المشكل اللي كاين هو علاقة مع العملة الصعبة، كاين واحد السؤال هو مدرج راه غادي نتكلم عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تراجع العملة الصعبة بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

وصل الاحتياطي ديال العملة الصعبة التراجع ديالو، بحيث وصل أدنى مستوياته، بحيث لا يتعدى تغطية ثلاث أشهر من التزامات الحكومة المالية اتجاه الخارج، في الوقت اللي كان البرنامج الحكومي جاء باش يهيئ ظروف مناخ المنافسة ومناخ كذلك الاستثمار وكذلك تأهيل الاقتصاد الوطني، استمر انخفاض المخزون ديال العملة الصعبة وكنتيجة كذلك للأزمة المالية كان تراجع ديال الاستثمارات الخارجية، تراجع كذلك عائدات إخواننا المهاجرين في الخارج، بالإضافة كذلك لارتفاع تكلفة الواردات بالنسبة لتكلفة الصادرات، نظرا لضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، بالإضافة كذلك لأن في البرنامج الحكومي جاء في تهييء المناخ والتحكم في تكلفة عوامل الإنتاج.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم: أشنو هي الاحتياطات اللي اخذيتو للحد من هاذ التراجع والرفع كذلك من هذا الرصيد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالاقتصاد ديالنا منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية كيمر منذ سنوات منذ 2008 بعدة صعوبات، نتيجة:

أولا، استمرار الأزمة في أوربا، اللي هو الشريك الوحيد ديالنا؛

ثانيا، الارتفاع المهول لأسعار النفط، وهذه الأسعار ارتفعت بواحد 65%.

هذا بطبيعة الحال كان عنده أول انعكاس هو أن الصادرات انخفضت، زيادة على ذلك كان هناك انعكاسات على القطاع السياحي وكذلك على عائدات المغاربة المقيمين بالخارج، فهذه هي الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني.

ولمواجهة هذه التحديات وتجاوز انعكاساتها على ميزان الأداءات، فالحكومة الآن قامت بالتدابير اللي عندها واحد الطابع استعجالي وتدابير أخرى اللي عندها طابع هيكلي للحد من هذا التقلص في الموجودات.

فيما يخص تدابير الطابع الاستعجالي:

1- كان هناك تعبئة حوالي 11 مليار درهم في إطار المنح والقروض الخارجية فيما تبقى في هاذ السنة ديال 2012؛

2- إصدار قرض سندي في السوق المالي الدولي بقيمة مليار دولار أمريكي؛

3- حصول المغرب على خط ائتماني ووقائي (Préventif)، خط الوقاية والسيولة من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 6,2 مليار درهم.

فيما يخص التدابير الهيكلية، فالتدابير الهيكلية كتخص:

أولا، تحسين العرض التصديري وتنافسية الاقتصاد الوطني، من خلال المخططات الإستراتيجية:

1- يعني تسريع الوتيرة ديال المخططات الإستراتيجية القطاعية؛

2- من تسريع وتيرة تنفيذ إستراتيجية 2020 بالنسبة للسياحة؛

3- تحسين تنافسية المنتوج المغربي من خلال تقليص كلفة الإنتاج وتأهيل الموارد البشرية؛

4- دعم وترويج المنتجات المغربية في أسواق جديدة.

ثانيا، الحد من تنامي الواردات:

1- تقليص محتوى الواردات في المشاريع الاستثمارية للدولة والمشتريات العمومية؛

2- مواصلة جهود السلطات في تعزيز المعايير المطبقة على السلع الواردة لبلادنا؛

3- العمل على تشجيع اندماج النسيج الإنتاجي؛

4- كذلك تحسين جاذبية الاستثمار؛

5- مواصلة المجهودات في تحسين مناخ الأعمال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هذا الرد. غير من ضمن القطاعات اللي تيجيبو لنا العملة الصعبة، لم تسردوا القطاع الفلاحي، تيلعب واحد الدور كبير في جلب العملة الصعبة، بالإضافة إلى تأمين الأمن الغذائي ببلادنا.

وهاذ القطاع الفلاحي كيف تنعرفو جميعا وفي عدد من الدول المجاورة، قطاع اللي الدول المجاورة تدعم تنافسيته من خلال دعم الصادرات، بالإضافة إلى الإعفاءات المطبقة لابالنسبة لهذا القطاع، لا على صعيد الجمارك ولا على صعيد التضريب. نتساءل واش الإجراءات ديال التفكير في تضريب هاذ القطاع ما غاديش يكون عندها انعكاس على الصادرات، وانعكاس كذلك على الاحتياطي ديال العملة الصعبة، وبالتالي على النشاط الذي يلعبه هذا القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس.

تكلمت فعلا على تشجيع تنافسية الاقتصاد الوطني، أولا عبر تسريع وتيرة كل الإستراتيجيات القطاعية، ملي تكلمت على القطاعية راه فيها قطاع الفلاحة، اللوجيستيك، السياحة... إلخ

فكل هذه القطاعات الدولة استثمرت فيها أموال مهمة، وعندها إستراتيجيات واضحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وهذا غادي يؤهل الاقتصاد الوطني للرفع من تنافسيته، وهذا كيبان الآن فيما يخص مثلا قطاع الموانئ عبر طنجة المتوسط، عندنا واحد التنافسية في هذا القطاع، كذلك في قطاع الطائرات الآن كاين ما يزيد على 100 شركة في هذا القطاع اللي هي كتصدر.

فهاذ الإستراتيجيات القطاعية هي إستراتيجيات قطاعية ناجحة وناجعة، وخصها شوية ديال الوقت باش تعطي واحد المردودية ونتائج ملموسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وقبل أن ننتقل إلى السؤال الثالث نرحب بوفد من المجلس التشريعي الفلسطيني الذي يحضر معنا جلسة الأسئلة الشفهية هاته في إطار زيارة تدريبية للبرلمان المغربي.

والآن ننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه تقريب مراكز تعشير وتسجيل السيارات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالنا يتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وخصوصا بالدول الأوروبية، هذه الجالية التي تعاني من مخلفات الأزمة الاقتصادية التي تعيشها دول الإقامة.

ومن هذا المنظور، السيد الوزير، نعتبر أن الحكومة مطالبة في الوقت الراهن باتخاذ الإجراءات الفورية والضرورية لمساندة هذه الشريحة من المواطنين الذين يعانون داخل بلدان الإقامة وداخل الوطن.

إننا نقدر التدابير والإجراءات التي تتخذ لاستقبال أفواج المهاجرين المغاربة خلال فترة العودة إلى أرض الوطن، إلا أننا نسجل أن هذه التدابير

والإجراءات تظل غير كافية في ظل الظروف الحالية.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير، عما تفكر فيه الحكومة لتسهيل المساطر الإدارية التي يعاني منها المعنيون خلال العودة إلى أرض الوطن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تجدر الإشارة أن عدد المكاتب الجمركية، للتذكير، التي تتم بها إجراءات الجمارك والضرائب غير المباشرة يصل إلى 58 مكتب، موزعة على امتداد التراب الوطني، وإن هذا العدد قابل للتطور من أجل الاستجابة للحاجيات المعبر عنها جهويا وإقليميا.

كما يجب التذكير أيضا أن إنشاء مكاتب الجمارك والضرائب غير المباشرة، سواء تلك الكائنة داخل دائرة الجمارك أو خارجها، يخضع بصفة عامة لمعيار حجم النشاط الجمركي الممارس بالمنطقة المعنية.

أما فيما يتعلق بالسؤال المطروح، فقد تم خلال السنوات الأخيرة إعداد دراسة من طرف الإدارة المركزية للنظر في إمكانية فتح مكتب جمركي بمدينة بني ملال، مقر جهة تادلة-أزيلال، حيث أن المعطيات المتوفرة آنذاك لدى مكتب سطات الذي يتردد عليه مرتفقو هذه الجهة، أفادت أن النشاط الجمركي لا يستدعي فتح مكتب بهذه المدينة.

ومن جهة أخرى، فإن التطور المستمر الذي شهدته المنطقة خلال السنين الأخيرة، يستدعي بالفعل التفكير في تحيين هذه الدراسة مع جرد عند الاقتضاء للإمكانيات الضرورية التي يجب رصدها من موارد بشرية وبنيات ووسائل لوجستيكية من أجل فتح هذا المكتب مستقبلا، إن اقتضى الحال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابة. إلا أنه خصنا نعرفو، السيد الوزير، بأن الآن احنا كنتعاملو مع الجيل الثالث، هاذ الجيل اللي اليوم ما ابقاشاي كيتوفر إلا في بلد المهجر إلا على الناس اللي كانوا تيقلبوا على العمل، والناس اللي كانوا كيتاجروا.

الآن هناك شريحة كبيرة أصبحت تتوفر على دبلومات، منهم مهندسين ومنهم أطباء، وحتى منهم من أصبح الآن يمثل في دول المهجر في البلديات وحتى في البرلمانات.

ولهذا احنا خص نوفرو لهاذ الناس، لأن العائدات الآن، غادي نعطيكم مثل على الإقليم الفتي ديال الفقيه بن صالح، اللي هو الآن إقليم اللي فيه أكثر المهاجرين في إسبانيا وإيطاليا من منطقة تادلة أزيلال، اليوم كاينة 4 مليار درهم، هاذي كودائع وليس المسائل اللي هي عادية، اليوم 4 مليار درهم اللي هي كودائع في الأبناك اللي موجودة في الجهة.

فبالأحرى احنا ما كنتمناوش أنه يكون إلا مكتب ديال التعشير، بل كنطمحو في دار ديال المقيمين بالخارج، لأنهم ملي كيجيو هاذ الفئة اللي ذكرنا ديال المثقفين، كيخصهم يلقاو فين غادي يكونوا، لأن اليوم أصبح هاذ الجيل هذا خصو نعطيوه واحد النظرة في البلد ديالنا أكثر من النظرة اللي هي موجودة، لأنهم كيسعاو الآن يجيو باش يديروا الاستثمارات في المغرب، وإذا ابغينا هاذ الناس باش تبقى هاذ الشريحة اللي هي مثقفة، كيخصنا نوفرو لها الظروف ديالها.

ولهذا، السيد الوزير، احنا الآن كنطمحو أن تكون عندنا كذلك دار ديال المقيمين بالخارج في هاذ الإقليم الفتي، اللي الآن كتمركز فيه جميع الإدارات المغربية، هذا ما نتمناه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب، إذا كان هناك تعقيب.

ننتقل الآن إلى السؤال الرابع، موضوعه الصفقات العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن متطلبات التحديث وحسن الحكامة والتفتح الاقتصادي، تقتضي التوفر على نظام للصفقات العمومية، يأخذ بعين الاعتبار ترسيخ الشفافية والحفاظ على مصالح الإدارة والقطاع الخاص في إطار شراكة متوازنة، يتوخى منها إنجاز أعمال بجودة عالية وبكلفة مناسبة.

ومرسوم رقم 2.06.388 الصادر في 5 فبراير 2007 جاء لتحديث شروط وأشكال إبرام الصفقات وكذا توضيح القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها، إلا أنه نجد العديد من أشكال الإخلال والتحايل في تطبيق قانون الصفقات العمومية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: هل هناك نية لمراقبة ومراجعة قانون الصفقات العمومية لقطع الطريق على كل المتلاعبين في هذا الشأن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

جوابا على السؤال ديالكم، السيد المستشار، فعلا كاين واحد النية ديال إصلاح هاذ النظام نتاع الصفقات العمومية، فكاين هناك مشروع مرسوم اللي هو قيد المصادقة، ويرتكز أساسا على عدد من الآليات الجديدة لتدبير الصفقات العمومية.

أولا، الآلية الأولى هي تدعيم وحدة الأنظمة المؤطرة للصفقات العمومية، كيف ما كنعرفوا كاين عدد من الأنظمة اللي هي مختلفة بالنسبة للدولة، بالنسبة للمؤسسات العمومية، بالنسبة للمهندسين المعماريين... إلخ، دابا كاين واحد التوحيد ديال هذه الأنظمة باش يكون نظام واحد، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات؛

ثانيا، دائما في تدعيم وحدة الأنظمة، اعتماد بوابة صفقات الدولة كبوابة وطنية وموحدة لجميع الطلبيات العمومية.

ثانيا، تبسيط وتوضيح المساطر:

- تبسيط الملف الإداري للمتنافسين؛

- تبيان طرق تحديد العرض الأكثر أفضلية حسب طبيعة الأعمال المعنية؛

- توضيح وتبسيط طرق تقييم العروض المنخفضة بكيفية غير عادية أو المفرطة أو الأثمان المنخفضة بكيفية غير عادية.

ثالثا، تحسين مناخ الأعمال والمنافسة: إدخال آلية طلب إبداء الاهتمام بالنسبة للأعمال ذات الخصوصية والمعقدة، يعني (les appels à manifestations d'intérêt)؛

ثانيا، إعلان عدم جدوى طلب العروض لا يبرر اللجوء إلى المسطرة التفاوضية إلا بعد إعلان طلب العروض عديم الجدوى للمرة الثانية، خص حتى تدار 2 مرات عاد الإدارة تقدر تدير المسطرة التفاوضية؛

ثالثا، وهذا مهم جدا وهو تخصيص 20% من المبلغ التوقعي للصفقات للمقاولات الصغرى والمتوسطة، هذا مهم جدا، إلزام صاحب الصفقة باختيار مقاولة صغرى أو متوسطة وطنية كمتعاقد من الباطن؛

رابعا، تدعيم الشفافية وأخلاقيات التدبير عبر نشر المبلغ التقديري للصفقة من طرف صاحب المشروع في إعلان طلب المنافسة؛

خامسا، ترسيخ تكنولوجيا الإعلام والتواصل عبر اعتماد المناقصات الإلكترونية بالنسبة لصفقات التوريدات العادية، وعبر كذلك نزع الصفة المادية عن الطلبيات العمومية، وخصوصا من خلال وضع قاعدة معطيات الموردين في أفق نزع الصفة المادية عن الملفات الإدارية للمتنافسين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات. لابد فعلا بالنسبة لقانون الصفقات اللي مازال ما خرج لحيز الوجود، تقريبا هاذي شي سنتين وهو يتداول، وأصبح الآن بعض المرات غادي تلقى شي حوايج اللي تجاوزت.

فقط على سبيل المثال، فمثلا ذاك الشي اللي كيتعلق بنظام الاستشارة (les règlements de consultation) اللي تنلقاو فيه فعلا كاين عدة تلاعبات من ذوي النفوذ، إما الاقتصادي أو السياسي، اللي تيمكن لهم أن يهيؤوا ذاك (le règlement de consultation) على واحد المقاس، مثال أعطي مثال تنجيو مثلا بالنسبة للتصنيف، كاين بعض المشاريع التي لا تتطلب تصنيف رقم 1، رقم 2، رقم 3، اللي يمكن لمقاول صغير يقوم بها، تيسدوا الباب على ذاك المقاول الصغير والمقاول المتوسط أو الشباب اللي يمكن له يلج، يمنعوه من هذه العملية هاذي وكتبقى مخصصة لفئة معينة، إذن هذا غادي يبقى.

ما ذكرتوش، السيد الوزير، إذا لاحظتم في النقط ديالك ما طرحاتش لي هاذ النقطة اللي كتوضح كيفاش المعايير والمقاييس اللي غادي يتم الاختيار، كنلقاو مثلا النقط اللي كتعلق برقم المعاملات، تنلقاو مثلا ذاك الملف الإداري والتقني، كنلقاو كذلك مازال موجود وكيتعلق حتى هو بالتنقيط.

كنزيد كذلك رقم آخر اللي هو كيتعلق بالتقديرات المالية اللي تتدار لذاك المشروع، هاذ الشي خص يكون في سرية، حتى تفتتح الجلسة عاد كتكون، كنلقاوه خرج بيومين أو ثلاث أيام قبل، إذن هذاك الرقم السري خاصو يخرج للوجود من الآن، يعرفو الإنسان وغادي تكون فيه الحكامة بالنسبة للعملية.

كاينة المراقبة المالية للدولة تنتهي عند الصفقة العمومية، بينما المراقبة البعدية ما كنلقاوش، كاين بعض المشاريع اللي ما كملاتش وما استغلتش، والغلاف المالي استنفذ وأصبحت أطلال ويتم التعيين فيها وهي ما موجوداش.

نزيد واحد النقطة باش ما نطولش عليك، الشباب المعطل، اعلاش ما نعطيوهش فرصة من الآن، خصوصا اللي حاصل على الشهادة التقنية والعلمية اللي يمكن له حتى هو يدخل لهاذ الميدان هذا بطرق تحفيزية واللي يمكن به غادي نحاربو أزمة التشغيل والبطالة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

اللي بغيت نقول، السيد المستشار المحترم، وهو أن هذا المشروع ديال هذا المرسوم كان تم الإعلان ديالو في بوابة إلكترونية ديال الأمانة العامة للحكومة منذ فترة طويلة، اعلاش؟ باش كل مواطن وكل مقاولة داخل الوطن أو خارج الوطن يدلي بالملاحظات اللي كتخص هاذ المشروع باش نغنيو هذا المشروع هذا وباش يكون ملائم لكل الحاجيات ديال المقاولات ولا ديال الإدارة ولا بالنسبة حتى للمجتمع المدني اللي عنده علاقة مع تخليق الحياة العامة.

فتمت هذه العملية وتمت الدراسة ديال الملاحظات ديال كل المتدخلين لتحسين وتجويد هذا النص هذا، وهذا النص كما قلتو راه كيتجاوب مع كل الأسئلة اللي طرحتوها، يعني هاذ المبلغ السري راه ما غاديش يبقى سري، المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي ما كانوش يقدروا يولجوا للصفقات العمومية الآن راه خصص لهم واحد الكوطة ديال 20%... إلخ، تتجاوب مع الملاحظات اللي قلتوها، وإن شاء الله غادي يكون فيه خير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول وضعية شغيلة الشساعة الاستثنائية بوزارة التجهيز والنقل، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

في الحقيقة السؤال ديالي متوجه أو سؤال الفريق الاستقلالي موجه بالخصوص إلى وزير التجهيز وبالنيابة سيتكلف السيد الوزير مشكورا، وأتمنى أن يكون وفيا في تبليغ وإبلاغ أنين ومعاناة شغيلة الشساعة الاستثنائية.

هذه الشساعة الاستثنائية كتضم واحد الفئة قليلة، غير أنها لا تصنف، لا هي بالقطاع العام ولا في القطاع الخاص، بقدر ما أنها شريحة قدر لها أن تعذب في ظل جميع التغيرات وفي جميع الأبواق التي تنادي بالتغيير وتنادي بالإصلاح، لكنها لم تلمس أي شيء، بقدر ما تلمس المعاناة في ظل حكومة تناشد الإصلاح والتغيير وتطالب دائما بصوت عال أنها تربط المسؤولية بالمحاسبة.

غير أنني أجد هذه الشغيلة قضت أكثر من 24 سنة، 24 سنة ولازالت تصنف ضمن المؤقتين، أما أجرتها فغير مضبوطة، تشتغل خلال 24 سنة، كتخدم، حضرات السادة والسيدات، كتخلص بـــ 22 يوم، في الشهر الأول، 22 يوم في الشهر الثاني و11 يوم في الشهر الثالث، على اعتبار أنها كتخدم 22 وبالله كتخلص في 11.

تتحايل عليها الإدارة ديالها باش ما تسماش رسمية، علما أن هذه الفئة فيها السائقين، فيها (des opérateurs de radio) أن هما اللي تيتكلموا في الثلج واللي امشى وحصل في إساكن وإكاون وإفران وباب برد وفي القصابي الواعرة غادي يعرف القيمة ديال هاذ الناس اللي تيشتغلوا ليل ونهار.

هذا بدون تغطية صحية، ومعنا كان وزير الصحة، التغطية الصحية ما عندهمش، مشكل RAMED هما تيحلموا به لأنهم خاضعين للوظيفة العمومية، موظفين ما تيتقضاو RAMED، ما تيتخلصوا حتى على التعويضات على أولادهم، هاذ الناس واش غادي نصنفوهم بأنهم تيقولوا أنهم مغاربة؟ فين هي هاذ التعادلية اللي مفروض أنها تكون؟ فين هي هاذ الشفافية والوضوح؟

السيد الوزير ما شافهمش أنهم خصهم كريمات أو ندوزهم هم إلى القنيطرة باش يتهلى فيهم، السيد الوزير، هاذو ناس مغبونين، لا الرسميين ولا المؤقتين، كلهم وضعيتهم مزرية، واللي يمكن له يعيش.. غادي نخلي للتعقيب باش نشوف أشنو غادي يقول الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لابد من التأكيد أنه بالنظر إلى طبيعة بعض المهام اللي كتدخل ضمن اختصاصات وزارة التجهيز والنقل، تلجأ بعض مصالح الوزارة، خاصة الخارجية منها إلى تشغيل اليد العاملة الضرورية للقيام بالمهام الموسمية المتعلقة بالأوراش في إطار الشساعة الاستثنائية، غير أن هذه المصالح تجد بعض الصعوبات في تدبير شؤون هذه الفئة من العاملين، بالنظر إلى تعدد واختلاف المراجع القانونية المنظمة لهذا النمط من التشغيل، خاصة ما يتعلق بالأجر اليومي والتصريح لدى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وفي هذا الإطار، تم إنجاز دراسة حول هذه الفئة من الأعوان لتشخيص وضعية التشغيل، في إطار الشساعة الاستثنائية على الصعيدين المركزي والخارجي من أجل تحسين تدبيرها وشروط عملها.

وبغية إيجاد حل لهذه الوضعية، فإن الوزارة بصدد إعداد دليل مرجعي

للتشغيل في هذا الإطار، من أهم مضامينه ما يلي:

- تحديد الشروط والضوابط الواجبة عند عملية تشغيل هذا الصنف من اليد العاملة؛

- توحيد المساطر فيما يخص احتساب أيام العمل والإطار المرجعي في احتساب الأجرة؛

- أداء حقوق المشغلين.

وحيث أن الخازنين الإقليميين للمملكة يختلفون في تأويل الإطار المرجعي الواجب التطبيق، في هذه الحالة فقد قامت الوزارة بمراسلة الخازن العام في هذا الموضوع من أجل استطلاع رأيه فيما يخص تحسين وضعية هذه الفئة من المستخدمين وتحديد الإطار القانوني المطبق عليه، وذلك بواسطة رسالة 30 أكتوبر 2012.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الوزارة تعمل على تأدية مستحقات هذه الفئة من المستخدمين، سواء ما تعلق منها بالأجرة أو التصريح لدى الصندوق الجماعي لنظام التقاعد، أخذا بعين الاعتبار بعض الأعمال الصعبة والشاقة التي يقوم بها بعض هؤلاء المشغلين، فإن الوزارة لا تدخر جهدا من أجل تعويضهم عن هذه الأشغال، كما تعمل على توفير اللوازم الضرورية للقيام بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير والسيد الرئيس كذلك.

أنا أقول وأضع السؤال التالي: واش هاذ الشغيلة ما عندهاش الحق تستافد من التقاعد؟ هذاك النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR[2]) راه ما عارفينوش، هاذ الناس قربوا يخرجوا للتقاعد، السيد الوزير، وأي مومن غادي يتأسف، السيد اقضى 24 عام و30 عام ديال الخدمة وغادي يخرج للتقاعد بدون.

السيد ما تيتخلصش على أولادو كأنه في عالم واحد آخر غير العالم المغربي اللي فيه الحمد لله الحريات واللي هضرنا مع الوزير تيبقى يبكي لنا، احنا ما خصنا بكاء، خصنا الجدية، آرى لنا أشنو غادي ندير مع هاذ الناس، فئة قليلة أعباد الله، اللي غادي يخرج للتقاعد آش غادي ندير معه؟

اللي مرض هو كله في الليالي تيبات في البرد والثلج والمصيبة الكحلة كتضربو، وفي التالي حتى باش يتداوى الدولة ناكراه، تيتحايلوا عليه، تيخدم 22 يوم على اعتبار أنه السبت والأحد ما تيخدموش وتيتخلص في 11 يوم، هل يعقل في بلد الحريات؟ هل يعقل في بلدنا الذي نناشد فيه الدستور الجديد؟ ماذا سأقول لهؤلاء؟ وماذا ستقول أنتم السيد الوزير؟

أظن أن في داخلكم وفي قلبكم وفي ضميركم الوطني ستشعرون بالغبن عندما تجد فئة ما كتقضاش الأجرة ديالها الحقيقية، ما كتخلصش على أولادها، فما بالك بالمستقبل ديالها والجيل اللي غادي يضيع من وراها، وملي كنحصل بسيارتي، آ الناس ما خدامينش، هاذ الناس باغين غير يعيشوا، ما باغين يشريو، ما باغين.. باغين غير الحياة الكريمة في بلد يعج بالخيرات.

تيخصنا غير نوازيو في هاذ الأجور تكون متساوية، ناس مضخمة وناس كتبات تحميهم وما عندهمش حقهم، النداء ماشي أنا مفروض علي ندافع عليهم، أي مغربي وخصوصا إذا كان في المسؤولية، خصوصا إذا تعهد أنه تيربط الشفافية هي الشعار ديالو.

شكرا السيد الرئيس، أستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

السيد المستشار، كيظهر لي أن الحقوق ديالهم بطبيعة الحال خصها تجيهم، لا من أداء الأجر ولا من التغطية الصحية ولا من التقاعد، هذا حقهم، فاللي نتعهد به هو غادي نشوف مع السيد وزير النقل والتجهيز باش نشوفو أشنو هما المشاكل الفعلية باش نحلوها في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. والآن ننتقل إلى السؤال الموالي موضوعه دور البنيات التحتية في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعتبر البنيات التحتية من الوسائل الضرورية لتشجيع النشاط الاقتصادي في أي بلد، كما تمثل الأساس لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بل وتعكس مدى تقدم البلاد أو تخلفها.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية بمعزل عن الاهتمام بالبنيات التحتية الأساسية، نظرا لما لها من دور كبير في أي إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة ديالها المباشرة وغير

[2] Régime Collectif d'Allocation de Retraite

المباشرة في تنمية الاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي عبر تسهيل المواصلات والحد من الفوارق الجهوية.

وفي هذا الإطار، عرف المغرب على مدى 13 سنة الأخيرة واحد النهضة كبيرة في مجال البنية التحتية، ترجمتها السلسلة ديال الأوراش الكبرى في إطار سياسة مندمجة، عندها الأهداف ديالها وعندها الأبعاد ديالها وعندها التصور الشمولي ديالها.

إلا أننا نلاحظ -مع كامل الأسف- أنه لازال هناك نوع من عدم التوازن بين الجهات والأقاليم في هذا المجال، بحيث لازالت بعضها تفتقر للبنيات التحتية الأساسية، مثل الطرق السيارة، المطارات، السكك الحديدية والفضاءات الكبرى المجهزة للصناعة والتجارة، بل وحتى في الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية والمصنفة، نموذج إقليم قلعة السراغنة، وارزازات، زاكورة، واحد العدد ديال الحسيمة، واحد العدد ديال الأقاليم اللي يمكن نهضرو عليها هنا.

ولذلك، فنحن نشدد على ضرورة مراعاة البعد الجهوي والإقليمي، الذي سيمكن وحده من ضمان الاستفادة لكافة الجهات والأقاليم ومناطق المملكة من المجهودات اللي تقوم بها الدولة في هذا المجال.

انطلاقا من هذا المعطى، السيد الوزير، نسائلكم: أشنو هي الإجراءات اللي تتخذها الحكومة من أجل دعم البنيات التحتية الأساسية وتشجيع الاستثمار بالجهات النائية من أجل خلق واحد النوع ديال التوازن بين الجهات والأقاليم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

السيد المستشار المحترم،

فالإصلاحات اللي قام بها المغرب في مجموعة من الميادين عززت مناخ الأعمال الوطني، وساعدت على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ساعدت على تشجيع الاستثمار المحلي.

فالأوراش الكبرى اللي دشنها المغرب خلال هذا العقد الأخير، والتوجهات الجديدة في مجال بناء اقتصاد قوي وتنافسي من خلال إنجاز بنيات تحتية قادرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وجلب الاستثمار الأجنبي.

ومن أهم المنجزات، كنذكر على سبيل المثال لا الحصر: تحديد مخططات الطرق السيارة، برنامج الطرق السريعة، الإستراتيجية الوطنية للموانئ، المخطط المديري لتطوير المطارات، المخطط المديري للقطارات فائقة السرعة، المخطط المديري السككي للخطوط الكلاسيكية، إستراتيجية اللوجستيك، البرنامج الوطني للطرق في العالم القروي... إلخ.

وبفضل سياسة الأوراش الكبرى وتوضيح الرؤية على المدى المتوسط والبعيد، تمكن المغرب من جلب استثمارات نوعية، كمثلا مصنع رونو بجهة طنجة المتوسط، والاستثمارات في ميدان الصناعة المرتبطة بالطيران في جهة الدار البيضاء، وحقق المغرب تقدما ملموسا في مؤشر التنافسية اللوجستيكية، داز من المرتبة 94 إلى المرتبة 50 ما بين 2008 و2012، وكذلك فيما يخص الربط الميناءي اللي داز من المرتبة 77 إلى المرتبة 18. فكل هاذ الاستثمارات في كل هاذ القطاعات مكنت من تحسين ظروف الاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف الاجتماعية بصفة عامة.

بالنسبة لبعض المؤشرات القطاعية، فقطاع الطرق وبالأخص الطرق السيارة دزنا من 100 كيلومتر هاذي واحد 10 سنوات إلى 1420 كيلومتر الآن، وغادي نوصلو إن شاء الله إلى 1800 كيلومتر في 2015.

بالنسبة لمجال فك العزلة عن العالم القروي، دزنا ما بين 1995 والآن تم إنجاز ما يقرب 26 ألف كيلومتر.

في مجال قطاع السكك الحديدية، فالآن كاين 34 مليون مسافر عوض 14 مليون مسافر سنة 2003.

إذن هاذو بعض المؤشرات اللي كيدلوا على الاستثمار في البنيات التحتية، لا في العالم القروي ولا في المحيط ولا فين مرتكز الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمو:

شكرا السيد الوزير.

في الواقع، السد الوزير، بكل صراحة الجواب ديالكم جاء تقريبا ذاك الشي كله قلتو قلت أنا في السؤال، لأن قلت أنا في السؤال ديالي على أن المغرب عرف على مدى واحد 13 سنة نهضة شاملة في واحد العدد ديال الأمور، ترجمتها واحد العدد ديال الأوراش الكبرى اللي أنتم قلتوها.

السيد الوزير، احنا السؤال ديالنا حول دور البنيات التحتية في تشجيع الاستثمار، احنا طرحنا هاذ السؤال في فريق الأصالة والمعاصرة وعيا منا لما له من واحد الأهمية كبيرة وبالغة وعندها واحد العدد ديال الارتباطات، لأن إلى قلنا الدور ديال البنيات التحتية في تشجيع الاستثمار معناه أنه كنقصدو هنا بزاف الاستثمار، وكنعرفو ما يمكنش يكون الاستثمار بلا البنيات التحتية، وإذا قلنا الاستثمار العلاقة ديالو بالتشغيل وما أدراك ما التشغيل، هاذيك اليد العاملة اللي تنقولو مثال في العالم القروي وتكلمتم على العالم القروي، السيد الوزير، راه هذاك العالم القروي هو اللي خصنا نوجدو لهم الطرقان يكونوا عندهم، باش حتى ذاك الراجل اللي تما وذاك الشاب اللي ابغى يخدم في هذاك.. إلى وجدنا ليه فين يخدم خصو نيت هو

براسو امنين يخرج وامنين يدوز.

كذلك ذاك المرأة المسكينة اللي حتى هي كنهضرو عليها، إلى كان شي مستوصف، إن وجد كيكون بعيد، السيد وزير الصحة معنا، إلى ابغات تمشي غير سيارة الإسعاف راه خصنا نوجدو الطريق في العالم القروي باش ذيك سيارة الإسعاف حتى هي تطلع، إذا قلنا البنيات التحتية عندها واحد العلاقة بالاستثمار.

هنا، السيد الوزير، وإذا قلنا احنا معناه التشغيل، إلى تكلمنا على التشغيل، الاستثمار تيجيب التشغيل، والتشغيل كينقص من البطالة، الآفة اللي كاينة ديال البطالة، وإذا قلنا البطالة كتنقصو كذلك من المعطلين، اللي كيوقفوا قدام البرلمان، راه إلى قلنا احنا البنية التحتية هاد الشي راه مرتبط شي بشي.

جبنا احنا في فريق الأصالة والمعاصرة هذا السؤال لأن عندو واحد الارتباط كبير بالاستثمار، احنا كلمة استثمار هي تقال هاك عادية ولكن كلمة استثمار إلى حللناها راه عندها واحد العدد اللي مرتبط بها وخصوصا التخفيف ديال.. وكنجي حتى الأخير وتنقولو إلى كان الاستثمار راه تنقصو حتى من الوقفات الاحتجاجية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

كيف ما قلتم، السيد المستشار، احنا متفقين، لأن الاستثمار هو اللي كيحرك الاقتصاد الوطني، والاستثمار خاصة في المغرب لابد التركيز على البنية التحتية، فالآن في سنة 2012 تم اعتماد 188 مليار درهم في الاستثمار، يعني رغم الضغط على المالية العمومية فالحكومة ما ابغاتش تنقص من مبالغ الاستثمار.

كذلك هو الشأن بالنسبة ل 2013، فالاستثمار في البنيات التحتية فعلا هو اللي كيجلب الاستثمار وهو اللي يهيء التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. وننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، حول حصيلة البرامج الحكومية في مجال تخليق الحياة العامة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار تقديمه للسؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لقد ظل ورش تخليق الحياة العامة من أبرز الأوراش المستعصية، وذلك بالرغم من المطالبات الكثيرة والمتكررة للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين المغاربة.

فإذا كان تخليق الحياة العامة من بين أبرز الالتزامات التي جاءت في البرنامج الحكومي، فإننا مع كامل الأسف نسجل ولا نفهم الوتيرة البطيئة التي تشتغل بها الحكومة في هذا المجال، وهذه الضبابية التي تبين أن هناك تأخرا وتلكؤا غير مقبول من جنابكم في بلورة مقاربة شجاعة وحازمة لتخليق الحياة العامة في جميع جوانبها بكل ما تعنيه من شفافية وعقلانية وتقييم وتقويم ومحاسبة ومساءلة.

ومن هنا نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة البرنامج الحكومي في مجال تخليق الحياة العامة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا سؤال مهم فعلا، فتخليق الحياة العامة فعلا هو كيشكل بالنسبة لبلدنا خيارا حاسما ورهانا راسخا لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة بصفة عامة. فكما تعلمون، كانت هناك مجهودات كبيرة في الحكومات السابقة في هذا الشأن في عدد من الميادين، منها محاربة الاغتناء اللا مشروع، تدعيم تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارات العمومية، إحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية، الحماية القانونية للضحايا والشهود والخبراء والمبلغين عن أفعال الارتشاء... إلخ، إحداث موقع إلكتروني (Stop corruption)... إلخ.

ولكن هذا فعلا ومتفق معكم غير كافي، لابد من النهوض بإجراءات باش نحدو من هاذ الظاهرة، فالحكومة لمواجهة هذه الآفة فهي وفية بالالتزامات اللي تعهدت بها في البرنامج الحكومي من خلال:

أولا، إرساء إطار مؤسساتي بتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة من خلال:

1- إعادة النظر في الإطار المؤسساتي للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، اللي جا بها الدستور؛

2- اعتماد إستراتيجية، في السنة المقبلة إن شاء الله، إستراتيجية وطنية لمحاربة الرشوة؛

3- تحيين وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام، راه تكلمنا على الصفقات العمومية، غادي يخرج، كاين واحد العدد من الإجراءات اللي كتخص المنظومة التشريعية والتنظيمية؛

4- تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة ووضع ميثاق وطني لمكافحة الرشوة مع تشجيع مشاركة عموم المواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك إعطاء الأولوية للوقاية وللحملات التحسيسية ضد الرشوة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشرين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

سأبدأ من حيث توقف السيد الوزير: مسألة الوقاية. حينما نتحدث عن منظومة الفساد الإداري هي منظومة متكاملة، لا يمكن أن نحمل المسؤولية لجهة دون أخرى، هناك الدور ديال الحكومة، هناك مسؤولية الموظف وأيضا مسؤولية المرتفق المواطن حتى لا نبرئ أحدا.

الشي اللي ذكرتوه، السيد الوزير، مزيان، ولكن زيادة في تدعيم هذه المنظومة:

1- مسألة الرجل المناسب في المكان المناسب، هذه مسألة لم تعتمد بعد في المغرب، باقية المحسوبية هي سيدة الموقف؛

2- التعامل مع الموظف على أنه متهم حتى تثبت براءته وهذا شيء خطير، اعلاش؟ لأن خاص نشوفو هاذ الموظف فاش كيشتغل؟ الإطار اللي كيشتغل فيه واش عنده الآن الجو فاش غيشتغل، حيث احنا كنتعاملو على أنه متهم حتى تثبت براءته؛

3- الرفع من مستوى التكوين والتأطير ديال الموظفين؛

4- إعادة النظر في المستوى الاجتماعي، كيفاش كيعيش هاذ الموظف؟ لأن ما تطلبش من الإنسان أكثر من جهدو.

مسألة أخرى، السيد الوزير، هي النظر في مسألة المنظومة ديال العقاب في المغرب، حيث راه كاين منظومة العقاب خاص يتعاد فيها النظر.

في الأخير، فشل هاذ الشي اللي صرحتو به، السيد الوزير، كاين الفشل، لأن الواقع شيء، والترتيب ديال المغرب على مستوى الترتيب اللي تتعطينا المنظمات الدولية راه شيئا ما محرج، لأن الواقع اللي تيشهدوا به ناس آخرين، يعني أن هاذ الشي اللي ذكرتوه رغم تغيير المنظومة القانونية والمسألة ديال حماية الشهود والمبلغين اللي باقي ما دخلاتش حيز التطبيق، ما عندناش أرقام، الفساد راه باقي كاين موجود يشتغل، ولكن المسألة أعمق من مجموعة من القوانين والأنظمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

غير، السيد المستشار المحترم، خصنا نعرفو بأن هاذ المشكلة ديال الرشوة هو مشكل صعب، ما نقدروش نحاربوه في بعض الأيام ولا بعض الأشهر، فهذا (C'est un processus)، اللي مهم وهو الآن فيما يخص الإدارة العمومية عندنا واحد الإستراتيجية ديال تحديث الإدارة العمومية، هاذ الإستراتيجية ديال تحديث الإدارة العمومية هي اللي كتصب في تحسين الحكامة داخل الإدارة العمومية وكذلك يعني الحد من هاذ آفة الرشوة، فهاذ باش نكون واضح كاين فيها:

1- تبسيط المساطر، ملي كتكون المساطر واضحة ومبسطة، فبطبيعة الحال هذا يعني كيقلص من الرشوة؛

2- الإدارة الإلكترونية، فتطوير الخدمات العمومية عبر الإدارة الإلكترونية؛

3- تدبير الموارد البشرية داخل الإدارة العمومية حسب النتائج، ملي تتحدد أهداف اللي كيخص توصل لها، وكذلك يكون تقييم ديال النتائج، فكتقلص.

هي منظومة كبيرة وفي هذه المنظومة احنايا أعطينا الانطلاقة لعدد من الأوراش بما فيها ورش تبسيط المساطر، أعطينا ورش ديال تبسيط 100 مسطرة ذات أولوية بالنسبة للمواطن، يعني اللي كيحس بها المواطن والمقاولة، بما فيها تصحيح الإمضاء... إلخ.

كاين كذلك ورش ديال إعادة النظر في التنظيمات الداخلية، باش يكون هناك تحسين لاستقبال المواطن... إلخ.

مع الأسف الوقت كيدركني ما نقدرش نتكلم على كل هذه الإجراءات ولكن غادي تكون عندنا مناسبة باش نتكلم عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. والآن ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه تشغيل حملة الماستر. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

إلتزمت الحكومة السابقة بالتوظيف المباشر لفئة من حملة الماستر، وجاءت هذه الحكومة ولم تنفذ هذا الالتزام بمبررات قانونية وفتحت المجال للمباريات من أجل التوظيف طبقا لقوانين الجاري بها العمل.

السيد الوزير المحترم،

إن التزام الحكومة السابقة وبغض النظر عن قانونيته من عدمها، فيبقى التزاما للحكومات الموالية تحصينا لمصداقية الدولة مع فئات الشعب والمجتمع، وخاصة شباب هذا البلد.

وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن هذا الوضع غير سليم أخلاقيا وسياسيا ونتمنى استدراكه.

السيد الوزير المحترم، سؤالنا كالتالي:

أولا، هل لكم بداية أن تعطونا عدد حاملي الماستر المعطلين المتوفر لدى الحكومة؟

ثانيا، ما هي الضمانات التي تتوفر عليها الحكومة لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص بشكل نزيه وموضوعي في المباريات لولوج الوظائف؟

ثالثا، السيد الوزير المحترم، إذا اعتبرنا أن هذه المباريات شفافة ومبنية على الاستحقاق وتكافؤ الفرص، فما مصير حاملي الشهادات الذين لا يتوفقون في النجاح في المباريات ومصير حقهم في العثور على شغل لتأمين لقمة عيشهم؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طرحتو علي عدد من الأسئلة، ويصعب باش نجاوب عليها كلها في هاذ الوقت القصير. اللي ابغيت نقول لكم واللي ابغيت نذكر وهو أن الحكومة توعدت بتطبيق كل الالتزامات نتاع الحكومة السابقة، ولكن وعدت كذلك أنها يستحيل أن تطبق هاذ الوعد فيما يخص حملة شهادات الماستر، اعلاش؟ لأن مع الأسف هذاك المرسوم كان مخالف للقانون، وكيف ما كتعرفوا احنايا في دولة الحق والقانون، وخصنا نطبقو القانون.

اعلاش مخالف للقانون؟ لأن ذاك المرسوم الاستثنائي اللي اتخذ في 11 أبريل 2011 اتخذ في 11 أبريل 2011، من بعد جا النظام الأساسي اللي وافقتو عليه واللي صادقتو عليه في البرلمان جا في 19 ماي 2011، واللي كيلزم على المباراة لولوج الوظيفة العمومية.

من بعد ذلك جاء كذلك فاتح يوليوز دستور اللي في الفصل 31 قال بأن الولوج للوظيفة العمومية كيتم حسب الاستحقاق، وجا من بعد مرسوم في 27 نونبر2011 اللي كيتكلم كذلك على المباراة للولوج إلى الوظيفة العمومية، إذن يصعب في ظل هذا الإطار القانوني وهاذ المنظومة التشريعية والتنظيمية يعني باش نديرو استثناءات لأن القانون ما كيسمحش بهاذ الاستثناءات.

ولكن الحكومة المسؤولية ديالها هي باش تحرس على ضمان الشفافية والاستحقاق وتكافؤ الفرص في هاذ المباريات، وعلى داك الشي خرج واحد المنشور ديال السيد رئيس الحكومة في يونيو ديال هاذ السنة اللي فيه واحد العدد من الإجراءات:

- أولا الإعلان في بداية كل سنة على لائحة المناصب المالية في كل وزارة، وضع جدولة زمنية للمباريات في كل سنة؛

- كذلك نشر الإعلانات في موقع إلكتروني (www.emploi-public.ma)، هاذ الموقع اللي تحدث غير باش يعطي واحد تكافؤ الفرص لكل حاملي الشهادات باش يولجوا المعلومة في نفس الوقت ومجانا؛

- كذلك نشر النتائج وجوبا بما فيها لائحة الانتظار.

وبالنسبة للنزاهة، تم كذلك الحرص على اختيار أعضاء اللجنة من بين الأشخاص اللي عندهم الكفاءة واللي مشهود لهم بالنزاهة والمصداقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

من المؤكد أنه لا ننكر أن هناك تطور في عملية التشغيل، لكن كيبقى، السيد الوزير المحترم، ما جاوبتوناش على عدد حاملي شهادات الماستر اشحال العدد ديالهم حسب الحكومة طبعا والإحصائيات اللي عندكم، كذلك ما جاوبتونيش على هاذوك حاملي الشهادات بصفة عامة ملي ما كيتوفقوش في ذيك المباراة، أشنو غادي يديروا؟

بالنسبة لنا احنا كنقترحو على الحكومة أنها تخلق واحد آليات جديدة، كانت خلقت ذيك الآلية ديال مقاولتي... إلخ، ولو فشلت وذاك الشي، نخلقو شي مقاولتي 2، تكون فيها ابتكارات واجتهادات، تكون لابد من شي طريقة من الطرق، لأن كيف ما كان الحال ملي كيجيو للمبارة كيدوزا 100 ديال الناس كياخذوا 10 و90 واحد ماكتوفقش، هاذوك 90 فين غادين يمشيو؟

هذا هو السؤال ديالنا، السيد الوزير، ابغينا اشنو المنظور ديال الحكومة؟ كيفاش غادي نحاولو باش نشغلو بطريقة أو بأخرى أو باجتهاد أو بآخر باش هاذ الناس يشتغلوا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد المستشار المحترم، المسؤولية ديالنا كحكومة مع الأسف ما نقدروش نوظفو الجميع، لأن القدرات محدودة وحتى هاذ التوظيفات اللي خصها تتم، خصها تكون حسب الحاجيات وعلى حسب كذلك دلائل مرجعية ديال الوظائف والكفاءات، باش حتى المواطن يحس بواحد التحسين ديال الأداء ديال الإدارة العمومية.

ولكن المسؤولية ديالنا في هذا الإطار هو خلق الشروط الملائمة باش تكون هناك واحد التنمية اقتصادية في أحسن الظروف باش القطاع الخاص يقدر يشغل أكثر عدد ممكن، وكيف ما كنعرفوا حتى في السابق الاقتصاد الوطني كيخلق تقريبا واحد 150 ما بين 120 حتى 180 ألف منصب شغل كل سنة، فالقطاع العام فقط كياخذ منه واحد النصيب يعني قليل، فعلى ذاك الشي الحكومة خلال هذه السنة قامت بعدد من التدابير 2013 إن شاء الله واللي غادي تتدارسوها في إطار قانون المالية، كبرنامج "مبادرة" اللي كيهم التشغيل في الجمعيات العاملة وكذلك في مجالات القرب، كبرنامج "تأطير" اللي كيقر واحد المنحة شهرية لكل متدرب من فئة حاملي الشهادات بالبطالة طويلة الأمد، برنامج "استيعاب" كذلك وهو نظام انتقالي تحفيزي لإدماج الاقتصاد غير المهيكل، وهذا بطبيعة الحال كيدعم استقرار التشغيل وتحسين الظروف ديالو، ومضاعفة كذلك المجهودات فيما يخص التشغيل الذاتي.

فكاين واحد العدد من الإجراءات اللي غادي توضع إن شاء الله على أرض الواقع في 2013، واللي غادي تدعم التشغيل في القطاع الخاص وتؤهل حاملي شهادات الماستر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل للسؤال الآني الأول الموجه للسيد وزير الصحة حول تخفيض أسعار بعض الأدوية المزمنة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد سلسلة من المفاوضات الشاقة بين وزارة الصحة وممثلي قطاع الصيدلة بالمغرب، وما رافق ذلك من ضغوطات لوبيات صناعة الأدوية، أعلنتم مؤخرا، السيد الوزير، عن لائحة الأدوية التي ستخفضون أسعارها على مرحلتين، وتهم بالخصوص أدوية لعلاج الأمراض المزمنة، كالسرطان والقلب والجهاز العصبي، لكن، السيد الوزير المحترم، خرجت بعض وسائل الإعلام وبعض الفعاليات السياسية والطبية لتبخس من أهمية قرار التخفيض على اعتبار أن الأدوية المعنية لا يقتنيها المواطن البسيط بل وزارة الصحة لكونها ليست الأكثر استعمالا بالنسبة للمواطن الذي يعاني من أمراض مزمنة، نظرا لكونها الأغلى في سوق الدواء الوطني، ولأنها تشترى فقط من طرف وزارة الصحة أو الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

السيد الوزير المحترم،

تنويرا للرأي العام الوطني، نسائلكم:

أولا، ما مدى وقع إعلانكم تخفيض أسعار بعض الأدوية المزمنة على القدرة الشرائية للمواطن البسيط ؟

ثانيا، ما هو الأفق الزمني لبدأ المرحلة الثانية من تخفيض أسعار بعض الأدوية؟ وما هي المعايير التي ستعتمد في تخفيض تلك الأدوية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على السؤال. فمنذ شهور، هاذي 3 أشهر أو 4 أشهر أعلنت الوزارة عن سياسة دوائية جديدة، لأن هذه السياسة الدوائية الجديدة تمت بإشراك الجميع بطريقة تشاورية وتشاركية مع المهنيين كأشخاص، مع المهنيين كمهنيين، مع النقابات... إلخ، وكجمعيات.

فأولا فيما يخص الثمن ديال الأدوية، فثمن الأدوية هو جزء بسيط من بين السياسة الدوائية، أشنو هي السياسة الدوائية؟ هي الثمن اللي ادويتي عليه، السيد المستشار المحترم، اللي هو مهم جدا، ولكن كذلك هي المراسيم اللي كيتسناوها ممثلي القطاع منذ 2006، هي ديال القانون 17.04 بحق الاستبدال مثلا للصيدلي، هي مثلا أشنو هو الدور ديال الدواء الجنيس أو الدواء المماثل في المنظومة الدوائية بالمغرب، هو مثلا حل اقتراح حلول للمشاكل التي يعيشها المهنيين من الناحية الاجتماعية، من الناحية الاقتصادية، من الناحية التغطية الصحية... إلخ.

فاتفقنا أنه نبداو مشاورات، في أول مرة اتفقنا أولا باش تخفيض فوري لـــ 320 دواء، وهذه هي المرحلة الأولى التي اتفقنا عليها، 320 دواء اللي أشرت لها هي كتهم الأدوية ديال الأمراض المزمنة، الأمراض الخطيرة، اللي شرت لها واللي الكلفة المالية ديالها هي 827 مليون درهم، واللي خفضناها

غالبا أكثر من 50%، نعطيك مثلا دواء ديال السرطان (Letrozole) مثلا 60% ، كاين داوء آخر (Carboplatine) نقص بـــ 83%، كاين (L'oméprazole) ديال الجهاز الهضمي اللي تيتباع في الصيدليات، وهذا اللي قلت لك حتى هو يباع في الصيدليات نقص بـ 51%، كاين أدوية أخرى ديال الجهاز التنفسي (Fluticasone) اللي نقص بـــ 56%.

أولا فاش نبقاو في هاذ المرحلة الأولى اللي عليها القيل والقال، فهاذ المرحلة الأولى هي 70% ديال الأدوية تباع في الصيدليات، 30-35% كنشريوها في المستشفيات، ولكن أنا غادي نمشي بعيد، احنا غادي نقولو 100% في المستشفيات وهاذ المستشفيات آش كنداويو فيه؟ راه المواطن المغربي دابا، السيد المستشار المحترم، وأنت عارفها ملي تيمشي للمستشفى وما تيكونش الدواء تيقولوا له اشريه، وباش يشريه تنعطيوه له، أشنو هو المشكل في هاذ الشي؟ مادام أنه المستفيد الأول والأخير هو المواطن.

أنا ما فهمتش دابا تنبقاو في الأول هذا الدواء ما قاس فيه حتى واحد، كانوا تيقولوا اللهم إن هذا منكر، ابدينا تنقصو ماشي هو هذاك، أنا تنعرف الناس واحنا ما تنقولوش وصلنا لنتيجة 100% ولكن غادي نمشيو في هاذ الاتجاه.

المرحلة الثانية هي خصنا نعاودو النظر في المرسوم اللي كيحدد ثمن الأدوية لـــ 1969، باش نخفضو أكثر من الأثمنة ديال الأدوية أكثر من 1000 دواء.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أنه في سنة 2009 أعدت لجنة المالية بمجلس النواب تقريرا مثيرا وصادما حول قطاع الأدوية في المغرب، ودعا هذا التقرير وزارة الصحة إلى وضع إستراتيجية واضحة لمواجهة نفوذ شركات الأدوية التي تضع صحة المواطن في آخر اهتمامها، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى الأدوية المهربة، مع ما يشكله ذلك من خطر على صحتهم.

وقد خلص التقرير من خلال دراسة مقارنة إلى أن أثمنة الأدوية في المغرب تبقى على العموم أغلى من مثيلتها في تونس بنسبة تتراوح ما بين 30 إلى 189% فيما يخص الأدوية الأصلية وبين 20 و70% مقارنة مع فرنسا.

فالتقرير حمل مسؤولية غلاء الأسعار إلى الدولة وشركات الأدوية، فهذه الأخيرة يحركها هاجس تحقيق أكبر هامش من الربح عبر تحقيق أغلى الأسعار وترويج الاستهلاك أغلى أنواع الأدوية، بينما الدولة حرصت على تقنين وتحديث الأثمنة لكنها تناست أن مهمتها الجوهرية هي ضمان الحق في الحصول على الدواء، يجعل أثمنته في متناول عموم المواطنين.

السيد الوزير، فبالرغم من إعلانكم عن لائحة الأدوية المخفضة أسعارها، لازالت التقارير الدولية تتحدث عن غلاء أثمنة الأدوية بالمغرب، آخرها تقرير جديد نشرته مجموعة (Oxford) البريطانية للأعمال في بداية نونبر الماضي والذي أكد أن سعر الدواء بالمغرب مرتفع ولا يتيح الإمكانيات لفئة واسعة من المغاربة قصد الولوج للدواء أو تحمل تكلفته.

وحسب التقرير فإن نفقات المغاربة لاقتناء الدواء لا يتجاوز 250 درهم سنويا، مقابل 450 درهم للفرد سنويا في تونس و1000 درهم سنويا معدلا عالميا حسب منظمة الصحة العالمية، وحسب التقرير فإن سبب انخفاض نفقات المغاربة على الدواء يعود لارتفاع سعره في الصيدليات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا قلت أنه تقرير البرلمان، احنا متفقين عليه تينص على غلاء الأدوية، وأشار ووضح أن خص سياسة واضحة وإستراتيجية واحنا هاذ الشي اللي تنديروه، ذاك الشي باش قلت لك كاين سياسة دوائية واضحة اللي غادي تخرج هاذ السياسة كلها غادي تخرج في أواخر هاذ الشهر، في أواخر 2012.

غير باش نذكر، الأدوية غالية في المغرب، غير إلى سمحت لي بكل.. ما خصناش نقارنو المغرب مع جميع.. مزيان راه الدواء غالي ماشي تنكرو، الدواء غالي وغالي بزاف في البلاد، ولكن مثلا تونس عندها واحد النظام بحال نظام المقاصة، ربما تجاوبني وتقول لي واعلاش حتى انتما ما تديروهش؟ احنا ربما نمشيو في هاذ.. غير خصنا نقارنو ذاك الشي اللي خصو يتقارن.

الدواء في المغرب غالي، اعلاش؟ كاين 3 ديال الأسباب اللي قلتها:

السبب الأول هو قانوني، القانون اللي تيحدد ثمن الأدوية من 1969 اللي في ذاك الوقت كان الدواء الجنيس غير موجود، يعني باقي في ذاك الشي وهذاك الشي اللي كان في 1969 هو بدوره ما تيحترمش، حتى ذاك الشي اللي كان في 1969، هذا السبب الأول قانوني.

السبب الثاني اقتصادي واجتماعي، فضعف القدرة الشرائية ديال المواطن المغربي اللي قلتيها ماشي 250 درهم، في المغرب استهلاك الدواء لكل مواطن مغربي كل سنة هو 400 درهم سنويا، ضعيف جدا، آش غادي يشري بـــ 400 درهم واحنا تنعرفو السرطان تيقول لك 5000 درهم في الأسبوع ولا 10.000 درهم ولا 15.000 درهم. وكاين واحد غياب نظام التغطية الصحية لجميع المواطنين.

السبب الثالث هو مهم اللي خصنا نتعاونو عليه كلنا هو ضريبي، فالضريبة على الدواء اشكون كيخلصها في آخر المطاف هو المواطن المغربي، في الجزائر 0%، في العربية السعودية 0%، في فرنسا 2,1%، وفي إسبانيا 4%، واحنا باقي عندنا 7%، لا الضريبة ولو تيبان لك 7 اشكون اللي تيخلصها راه المواطنة والمواطن المغربي، واحنا نعملو جميعا اليد في اليد باش نمشيو في بناء سياسة دوائية اللي غادي يكون الدواء في متناول الجميع إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الآن ننتقل إلى السؤال الآني الثاني، موضوعه مصنع الأدوية ببرشيد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى الهيبة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أصبح الاستثمار في مجال صناعة الدواء ببلادنا أمرا استراتيجيا بالنظر للحاجيات المتزايدة لهذه الصناعة ببلادنا، وبالنظر كذلك للتحديات المطروحة على الدولة على مستوى تخفيض أسعار الأدوية التي تعد من بين الأعلى في المحيط الجهوي وفي الدول المشابهة لنا.

وقد شكل بناء وتجهيز مصنع الأدوية بمدينة برشيد مثلا استثمارا مهما يقارب 120 مليون درهم، وكان من الممكن أن يلعب أدوارا رائدة لتحقيق هذه الإستراتيجية الدوائية، غير أن واقع الإهمال الذي تعرض له هذا المصنع أضاع على بلادنا أموالا وتجهيزات واستثمارات وأضاع علينا كذلك فرص الاستفادة من هذا الإنجاز الوطني في مجال صناعة الأدوية.

فما هي أسباب إهمال هذا المصنع الذي تتعرض تجهيزاته للتلف؟ وما جدوى الاستثمار الضخم في بناء مصنع للدواء وتجهيزه دون تمكن الدولة من الاستفادة منه؟ وما هي خطة الوزارة في إنقاذ هذا المنشأ الوطني وتدارك الخسارات الهائلة، ماليا واقتصاديا وصحيا، التي يتسبب فيها إهمال هذا المنشأ؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على سؤالكم حول مصير مصنع الأدوية ببرشيد، السيد المستشار المحترم، يشرفني أن أحيطكم علما أنه تم إحداث هذا المصنع سنة 1994 (غتسمعوني غنعطي اشوية ديال المعطيات باش حتى انتما راه أشرت لها)، فيه جوج ديال الوحدات، وحدة لتخزين الأدوية، ووحدة للتصنيع، اللي في ذاك الوقت ديال تصنيع الأدوية اللي كانت البلاد مولت ذاك المصنع باش تصنع الأدوية في البلاد وخاصة الأدوية الجنيسة.

في إطار هذا التمويل كان من البنك الدولي (la Banque Mondiale) 28 مليون دولار، بني هذا المصنع على مساحة 11 ألف هكتار إذن البنك الدولي أعطانا 28 مليون دولار باش نبنيو هاذ...

كيفاش تم التشغيل ديال هذا المصنع؟

فيه وحدة تخزين الأدوية، أشنو هي هذه الوحدة؟ يتم استقبال الأدوية المسلمة من طرف المختبرات، ليتم بعد ذلك عملية توزيع الأدوية على مختلف المستشفيات والمراكز الصحية، توجد هذه المباني (ولسوء الحظ داخليا ولا خارجيا لأن زرتهم أنا) التي يتم فيها التخزين في حالة لا ترقى إلى المباني المخصصة لتخزين وتوزيع الأدوية، حيث لم يتم إعادة تأهيلها منذ أن تم تشييدها باستثناء بعض الإصلاحات المستعجلة.

هذه الوحدة ابدات تتخدم ديال التخزين في 1995، كاينة وحدة أخرى لاصقة معها هي وحدة التصنيع بجميع معداتها، اللي خسرت عليها الدولة واشتريت بأموال باهظة جدا، يا للأسف هاذ الوحدة اللي تكونت ما عرف اشحال فيها من متر مربع ومجهزة لم تشتغل ولا يوما واحدا، والبناية الآن مهملة قلتها، فوتت على بلادنا فرصة التصنيع والاستثمار.

لقد اكتشفت، وأنا 3 مرات وأنا تمشي لهاذ المصنع، أنه وحدة التصنيع اللي كنا تنتسناو منها تصنع الدواء، ابدات تتخزن فيها كمية هائلة من الأدوية منتهية الصلاحية، القيت فيها 250 طن ديال الدواء منتهية الصلاحية، والآن الوزارة تعمل حاليا للاستعداد لحرقها بالملايين ديال الدراهم بعد فتح طلب عروض، هذا ما جعلني أطلب تقريرا مفصلا من المفتشية العامة للوزارة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير شكرا على هذه الإجابات.

أولا اخذينا هاذ المصنع ديال برشيد كمثال لعدة استثمارات منذ 1981، هاذيك الموقع ديال برشيد اللي فيه قسم للتخزين وقسم للتصنيع، وكذلك 7 هكتارات اللي خاصة للتصنيع، هاذي مناسبة باش نقولو للسيد الوزير بأنه المنظومة الصحية راها هي ككل، ما شي غير الموارد البشرية بوحدها اللي

مسؤولين على ما يقع في قطاع الصحة، وأنت تتعرفوا قبل هاذ الحكومات هاذو، هاذ الشي معروف.

لكن، السيد الوزير، بتصريحكم هنا، قلتم بأنه السياسة الدوائية يجب إعادة إصلاحها، ونحن معكم في إعادة إصلاح هاذ السياسة الدوائية.

ثانيا، قلتم بأنه في هاذ الصفقات ديال الدواء كاين مشاكل، والمجلس الأعلى للحسابات عبر عليها، وانطلقتم، ولكن شفنا بأنه المسائل توقفت.

احنا كفريق اشتراكي لا يمكننا أن نقبل في حالة ما إذا المجلس الأعلى للحسابات أو التفتيشية لاحظت اختلالات، باش تمشي المسائل في طريقها والدستور في المادة 36 يعبر على المساءلة وعلى المحاسبة، وخاصة المسؤولين المباشرين.

ثالثا، السيد الوزير، احنا كنعرفو بأنه في الحكومات السابقة، الله يرحمو عبد الرحيم الهاروشي كان جاب واحد المشروع هي خلق إحداث وكالة وطنية لتدبير وحكامة كل ما يتعلق بالأدوية، الآن احنا عندنا مشكل في "RAMED"، ما يمكنش نحققو "RAMED" بدون أدوية مستنسخة، الآن في المغرب احنا فقط 25 ولا 30% من الأدوية المستنسخة في وقت بأنه ألمانيا 75% من الأدوية المستنسخة.

إذن ما مصير هاذ الوكالة الوطنية للحكامة الدوائية باش ما يبقاش هاذ المسائل في الصفقات العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أشرت للكثير، مررنا من المصنع إلى "RAMED"، متفقين، لأن كلشي قلت المنظومة الصحية.

أولا غير باش نوضح بعض الأمور، أنا عمرني ما قلت أنه كاين اختلالات في الصفقات الدوائية، ما عمرها جات على لساني، اللهم إلى قلتيها أنت، كان مشكل وقع فحص، امشى إلى المجلس الأعلى للحسابات، أنا ما شي قاضي ما يمكنش نتدخل في هاذ الشي، إلى يومنا هذا أنا متفق معك.

فيما يخص الموارد البشرية، كذلك ما عمري قلت هي السبب الوحيد في فشل المنظومة الصحية، ما عمري كذلك قلت هاذ الكلام، دائما وأبدا وفي هاذ المجلس الموقر كنت أنوه بمهنيي الصحة، قلت فيهم ناس نزهاء، شرفاء، حس المسؤولية، حس الوطنية، وتيخدموا بلادهم، ولكن كذلك قلت كاينين ناس ما غاديش نكرروها، ناس ما كيخدموش، اللي كيكونوا في شي ابلايص اللي ما خصهمش يمشيو يخدموا، دائما تنقول هاذ الطريقة وغادي نبقى فيها.

فيما يخص الخيارات، نبقاو في برشيد، فاحنا المفتشية العامة تتقوم بالدور ديالها، امنين غادي يكون عندنا نتيجة غادي نجيبوها لكم، لأن راه تيكون عندنا لا في اللجان ولا هنا تيمكن لكم تسائلونا باش نجيب لكم جميع المسائل اللي غادي نتوصل لها، عندنا أفكار ولكن تنتسناو قبل ما يكون عندنا هاذ الأفكار بعدا نشوفو المفتشية العامة آش غادي تقول لنا باش نتقاسمو جميعا الأفكار وناخذو الإجراءات اللازمة.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

السؤال الثالث موضوعه وضعية الصحة العقلية ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد المكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

سأتطرق في سؤالي هذا إلى موضوع لا يخلو من أهمية، وهو موضوع الصحة العقلية.

السيد الوزير، بشهادة جميع المهنيين، ربما حتى من طرفكم في بعض المناسبات ومن طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه هناك مشكل يتعلق بالصحة العقلية ببلادنا. المشاكل غادي نحاول، السيد الوزير، نلخصها اشوية نظرا لضيق الوقت:

المشكل الأول يتعلق بالقانون، أن القانون ديال 1959 واش هو كافي؟ أنا في نظري فيه بزاف ديال الحوايج اللي مزيانين، ولكن كاين فيه شوية ديال المسائل اللي تتعدل، لأن كاين في بعض الأحيان الفراغ.

السؤال الثاني يتعلق بالمستشفيات، هناك نقص كبير بالنسبة للمستشفيات العقلية، نقص في العدد وهناك مشكل في التوزيع ديالها في المملكة.

المشكل الثاني واخا كاين المستشفيات، الوضعية ديالها، السيد الوزير، وضعية ما فيها ما يتشاف، الأسرة واحد الواقع الواحد ما كيتمناش يشوف ذاك الشي.

المشكل ديال الأطر الطبية اللي اقلال وما موزعاش بطريقة عادلة، حيث كنوجدو أنه 54% من الأطباء الاختصاصيين في هاذ الميدان موجودين بين الرباط والدار البيضاء.

المشكل ديال الأطر الشبه الطبية اقلال، وفي بعض الأحيان نجد الأطر ماشي من الاختصاص ديالها وينعدم فيها التكوين المستمر، لأن كما كتعرفوا هاذ الميدان التكوين المستمر ضروري، ماشي فقط بالنسبة للأطباء حتى للأطر شبه الطبية.

المشكل اللي كاين عاود ثاني خصنا نعطيو واحد العناية، كاين بعض

الاختصاصات اللي ربما منعدمين في بلادنا، مثال أن الطبيب الاختصاصي عندو بحال اللي عندو الخصاص بالنسبة للأطر الطبية خصو (Psychologue)، خصو بزاف ديال الوسائل اللي خصها تكون.

كاين واحد النوع ديال الطب اللي تقريبا منعدم في بلادنا هي الطب اللي كيعالج الأطفال (La pédopsychiatrie) تقربا غير شي واحد في الدار البيضاء أو الرباط، ماكاينش نهائيا.

العناية بـ (Les toxicomanes) بالمغرب، هذا مشكل كبير بالنسبة للمغرب، واحد المشكل كبير، وقس وقس، كانت هناك مخططات، كان واحد المخطط...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا الاختلال والنقائص كثيرة في المنظومة الصحية ككل، وخاصة فيما يخص الصحة العقلية والنفسية، فأنا إذا سمحت لي أعطيت واحد النظرة سوداء، وأنا متفق معك على هاذ النظرة لأن نهار جاني التقرير ديال (CNDH[3]) كنت أول واحد كتبت لهم رسالة تنشكرهم لأن نفس النظرة اللي كانت عندي، ولكن ما ابقاتش في النظرة خاص آش غنديرو.

فأنا نعطيك بعض المعطيات نزيدهم لك، في المغرب كله عندنا 27 مؤسسة عمومية اللي مكلفة بالأمراض النفسية والعقلية، هي كلها هاذ 27 مؤسسة فيها 2234 سرير، عندنا 197 طبيب في القطاع العام، عندنا 136 طبيب في القطاع الخاص، عندنا 753 ممرضة وممرض، يا للأسف 54% ديال الأطر -كما قلتم- بين الدار البيضاء والرباط، هاذي النقطة الأولى.

ثانيا، هاذ البنايات اللي كاينة، هاذ 27، متقادمة وبدون صيانة وغير موزعة بطريقة متكافئة على الصعيد الوطني. كاين قانون ديال 1959 اللي قديم وقديم جدا اللي ما ابقاش، للأسف المغرب كان من 10 دول الأوائل في ذاك الوقت اللي كان عندها قانون ديال الصحة العقلية والنفسية ما ابقاش دابا.

كاين الأدوية الجديدة (les psychotropes de 3ème génération)، الجيل الثالث ماكايناش، كانت أقلية.

وأخيرا هاذ السياسة الصحية العقلية ما كانتش من الأولويات، آش غنديرو؟ رجعت من الأولويات هي والمستعجلات والسياسة الدوائية وتحقيق أهداف الألفية، هما 4 الأولويات ديال وزارة الصحة.

أولا حبسنا ذيك المستشفيات الكبيرة اللي كانت غتبنى 12، قلنا غنبنيو غير 7 باش الفلوس الآخرين نبنيو بهم 22 مؤسسة في جميع المستشفيات باش يكون التقريب من المواطن؛

ثانيا، رصدنا 35 مليون درهم للترميم، 52 مليون لشراء الأدوية.

وأخيرا، كاين واحد السياسة ويوم البارح كان عندنا اجتماع مع مديرية السجون في المغرب، اتفقنا احنا غنتكلفو بذيك المؤسسات السجنية الطبية ديالهم، وثانيا غنتكلفو بجميع المرضى، وأنا البارح أرسلت دورية لجميع المدراء الجهويين باش يستقبلوا هاذ النوع ديال المرضى.

وأخيرا أنه غادي نتكلفو بمصالح الإدمان، مصالح الأمراض النفسية عند الأطفال والأدوية اللي قلت لك غير هاذ العام اللي ابقات من هنا حتى نهار 31 في هاذ الشهر، رصدنا 52 مليون درهم لشراء هاذ الأدوية من الجيل الثالث.

نتمناو أنه هاذي كبداية لأن المنظومة الصحية كلها فيها مشاكل واختلالات، وهذا ماشي مشكل وزارة سابقة واللي كانت، من نهار تزدت ما عمري عرفت بأن هاذ الصحة العقلية ما عمرها كانت من الأوليات، احنا رجعت من الأوليات لأن مهمة جدا وإن شاء الله معكم غنمشيو للقدام إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المكي الحنكوري:

شكرا السيد الوزير على العناية اللي وعدتونا بأن غادي تعطيوها لهاذ القطاع، حقيقة كاينة المرحلة الأولى وهي الاعتراف بالمشاكل اللي كاينين، كنتمناو أنه ندوزو للمرحلة الثانية هي أنه ما هي السياسة ديالكم بالنسبة لهاذ الموضوع ديال الصحة العقلية.

السيد الوزير، اهضرتو على الأدوية، اللي ماكانش أتيحت لي الفرصة، هناك مشاكل بالنسبة للمستشفيات، الأدوية كتوصل لهم معطلة، وبعض الأحيان كتوصل لمدة الصلاحية دازت، وفي هاذ الوقت اللي كنهضر معكم، كاين واحد الخصاص كبير في واحد الدواء اللي هو مهم عندنا في المدينة اللي كنعيش فيها أنا، (...) اللي هما مهمين في هاذ الميدان ماكاينينش، منعدمين نهائيا، والأطباء النفسانيين كيتشكاو من هاذ المسائل ديال الأدوية.

السيد الوزير، ما غاديش نكثر عليكم، أنا عارف بأن هاذ الموضوع عندو واحد العناية مهمة، وعندي فيكم واحد الثقة أنه هاذ الشريحة غادي نمشيو بها القدام وبالأخص أنه هاذ المرض مزمن كيتطلب بزاف الإمكانيات، ومع الأسف كيمس أغلب الأحيان واحد الشريحة ديال المجتمع

[3] Conseil National des Droits de l'Homme

اللي هي معوزة.

مرة أخرى أشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لديكم تعقيب؟

السيد وزير الصحة:

أنا متفق مع السيد المستشار فيما يخص الأدوية، الأدوية إلى حدود ديسمبر 2011 الوزارة في المغرب كانت كتشري 675 مليون درهم على الصعيد الوطني، هاذ العام ابتداء من انطلاق نظام المساعدة الطبية والتعميم اشرينا مليار و200 مليون درهم، 2013 قررنا نشريو 2 مليار و400 مليون درهم، المشكل غادي تقول لي واخا كتزيدوا المواطن، ها أنت قلتيها ما كيوصلش، هذا هو المشكل اللي عندنا، احنا يعني خص الزيادة باش نشريو الدواء ولكن خاص الدواء.. احنا دابا كنشتاغلو، غدا عندنا اجتماع مع جميع المدراء والمدراء الجهويين باش كيفاش هاذ الدواء اللي كنشريوه وصلنا لـ 2 مليار و400 كيفاش نوصلوه للمواطن المغربي؟

ها أنت قلتيها، أنا من الصباح هذا السؤال ديال الفريق الاشتراكي المحترم، قلت لك فين كنديرو التخزين ديال الأدوية، باش ما نخزنو تماك الأدوية وفيه 250 طن ديال الأدوية يعني منتهية الصلاحية، احنا كنخمو، ذاك الشي عندنا أفكار كما قلتها من قبل، من بين الأفكار ونقولها لك، من الأفكار كنقولو احنا ما نقدوش على هاذ الشي، ما عندناش (un système informatisé) باش نعرفو الدواء خرج، فوقاش غادي يكون منتهية الصلاحية ديالو اللي في الحسيمة، اللي في...

احنا قررنا، ربما هاذي كفكرة، تنقولو في المغرب كاين موزعون، كاين موزعين ديال الدواء اللي في القطاع الخاص، اللي كيلعبوا واحد الدور، عندهم جميع الإمكانيات، هاذو مغاربة، اعلاش منستعملوهش معنا وهما موجودين، وهما كيمشيو لجميع الصيدليات في جميع أنحاء المغرب وكيديو لهم 2 المرات في النهار، واحنا كنقولو حاجة اللي كيعرفوا يديروها هما كنبغيو حتى احنا نديروها ونديروها بوحدنا وراك شفتي النتيجة ديال برشيد وديال.. احنا كاين أفكار إن شاء الله في اللجان وغادي نتقاسموها إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الوحيد الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول إنجازات شركة "إدماج السكن"، وفي إطار التضامن الحكومي كذلك يتولى الإجابة عنه السيد وزير الصحة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

تكمن المهمة الرئيسية لشركة "إدماج السكن" في اتخاذ التدابير الهامة الهادفة إلى استيعاب الأحياء ذات السكن غير اللائق والناقصة التجهيز على مستوى منطقة الدار البيضاء. ولقد شمل برنامج الشركة برسم سنة 2011 إنجاز مجموعة من المهام، يمكن تلخيصها أو إجمالها كالتالي:

أولا، انطلاق الدراسات المتعلقة بثلاث عمليات تهم 7492 عائلة باستثمار إجمالي قدره 807 مليون درهم، منها 135 مليون درهم لبناء المرافق العامة؛

ثانيا، إعطاء الانطلاقة لبدء الأشغال بخمس أوراش، ثلاث عمليات تهم إعادة التوطين وعمليتان لإعادة السكن بمبلغ استثماري يناهز 1129 مليون، خصص منها 392 مليون للمرافق العامة؛

ثالثا، إنهاء أربع عمليات تخص 5890 عائلة باستثمار يناهز 289 مليون درهم؛

رابعا، هدم السكن الصفيحي وإعادة إسكان 3871 عائلة؛

خامسا، إنطلاق إنجاز 6 مرافق عامة بتكلفة إجمالية قدرها 45 مليون درهم؛

سادسا، اقتناء 239 هكتار من أراضي الدولة لإنجاز 5 عمليات.

انطلاقا إذن من هذه المعطيات، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإنجازات التي تم تحقيقها من جهة، إن على المستوى المالي أو إعادة إسكان قاطني دور الصفيح، ومن جهة ثانية نسائلكم عن المرافق العامة التي تم إنجازها من طرف شركة إدماج السكن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصحة (نيابة عن السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أستسمح باش غادي نتلي لكم الإجابة ديال زميلي اللي يعني متواجد في نشاط ملكي أستسمح، فالجواب على سؤالكم لكل توضيح المعطيات التالية للإجابة المتعلقة بإنجازات شركات إدماج السكن إلى غاية 31 أكتوبر ديال هاد العام، هاد أكتوبر اللي داز.

فيما يخص إعادة الإسكان أو الإيواء:

- تم الانتهاء من إنجاز 5 عمليات تهم 11.380 أسرة بكلفة مالية تزيد على 919 مليون درهم؛

- الانتهاء من 6 عمليات أخرى بشراكة مع القطاع الخاص، تهم إعادة إسكان 2546 أسرة، بكلفة مالية بلغت 347 مليون درهم؛

- كما توجد حاليا 3 ديال العمليات في طور الإنجاز، تهم 7176 أسرة بقيمة مالية بلغت 720 مليون درهم وثلاث عمليات أخرى بشراكة مع القطاع الخاص تهم 1828 أسرة بقيمة 412 مليون درهم.

فيما يخص إعادة الهيكلة أو التأهيل الحضري، تم الانتهاء من إنجاز عمليتين تهم ما يزيد عن 3029 أسرة بقيمة مالية بلغت 77 مليون درهم، أما فيما يخص العمليات في طور الدراسة كاين هناك 3 عمليات تهم إعادة برمجة إيواء 10.392 أسرة بكلفة مالية تزيد عن 1246 مليون درهم.

أما فيما يخص المرافق المنجزة من طرف شركة إدماج السكن والمرتبطة بالعمليات، فالأمر يتعلق بمجموعة من المرافق، كاين 5 المدارس، إعداديتان، ثانويتان، مسجدان، سوق، مقاطعة، مركز صحي، مركز اجتماعي ورياضي، مستوصف، مكتبة ودار الشباب، ومركز للدرك الملكي.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين،

في الحقيقة، السيد الوزير، كنا نتمنى أن يكون الوزير المكلف بالقطاع، ولكن الغايب كيف تيقولوا حجتو معه، لأنه النقاش نتاعنا وطرحنا لهذا السؤال اليوم الجميع كيعرف مدينة الدار البيضاء هي اللي كتضم أكبر عدد من الأحياء الصفيحية في المغرب.

الكل يعرف أيضا بطء هذه العملية، بالعكس يمكن نقولو بأنه الأحياء نتاع الصفيح تتناسل، كان من المفروض أن تكون مدينة الدار البيضاء مع واحد العدد نتاع المدن المغربية اللي هي 85 مدينة أن يتم إعلانها مدن بدون صفيح سنة 2010، البرنامج كان فيه 2010، للأسف احنا اليوم في سنة 2012 فقط 44 مدينة هي التي تم إعلانها مدن بدون صفيح.

ولذلك، من بعد ما خسرنا 40 مليار نتاع الدرهم على هاذ العملية باش تنتهي في 2010، احنا اليوم باقي كنخسرو في واحد العدد نتاع الملايير ومدن وأحياء الصفيح تتناسل، ولذلك نقول أيضا في هذا المجال هناك سوء التدبير، هناك غياب الحكامة، فعوض اليوم مشروع قانون المالية 2013 يجيب إجراءات ضريبية اللي غادي يؤديها الموطنون من جيوبهم فيما يخص ضريبة الرسم على الرملة، والرسم على الحديد لتمويل هذا الصندوق اللي كتستافد منه هاذ الشركة، كنلقاو للأسف أننا كيف بحال ذاك اللي كيخوي الماء في الرملة، وبالتالي اليوم أيضا هذا فشل ذريع للسياسة الحكومية فيما يخص القضاء على دور الصفيح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، ماعندكش تعقيب.

الآن ننتقل كذلك إلى السؤال الوحيد الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول وضعية أئمة المساجد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعيش أئمة معظم المساجد أوضاعا مادية واجتماعية مزرية جراء محدودية التعويضات الهزيلة التي يتلقونها رغم ما يقومون به من مجهودات في مجالات الإمامة والعناية بالمساجد وتقديم دروس الوعظ والإرشاد وتعليم الأطفال.

وتزداد هذه الوضعية تأزما بعد أن فض الأهالي أيديهم من دعم هؤلاء الأئمة وفق الأعراف والعادات الجاري بها العمل منذ قرون والمتمثلة في إيواء الأئمة وإطعامهم بالتناوب بين أبناء القبيلة وتخصيص نصيب لهم في المحاصيل الزراعية وتوفير أضحية العيد لهم، وغيرها من المساعدات العينية والمادية، وهي أشكال للدعم تعوض محدودية التعويض الذي توفره لهم وزارتكم الموقرة، والذي لا يؤدى عادة بانتظام، بل وقد يتعرض للانقطاع جراء تغيير الإمام أو انتقاله من مسجد إلى آخر.

وفي هذا السياق، السيد الوزير المحترم، نود مساءلتكم: ما هي التدابير التي ستتخذونها لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية لهؤلاء الأئمة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال، تفضل.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكرك السيد المستشار المحترم على سؤالك، والغيرة التي لديكم ولنا جميعا على الأئمة، الأئمة الذين ينص الظهير الشريف المنظم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية أن العناية المولوية هي مرجعهم في كل ما يتعلق بهم ونحن نتعاون جميعا على توضيح ما يتعلق بهم.

أولا فيما يتعلق بالشرط، كان مفروضا، كان منطقيا أن عندما تدخلت ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في أوضاعهم بالانتقال من 136 مليون درهم سنة 2003 إلى مليار و60 مليون سنة 2012، كان مفروض منطقيا أن يوقع تراجع أو الخلل في بعض حالات الشرط لاسيما و أن هنالك في الحقيقة تغير في الحالة الاجتماعية لأن الناس ما ابقاوشي تيعتمدوا على الزراعة، ما ابقاشي هاذيك المعاملة العينية، يعني النقود الآن هي اللي حلت محل المكافآت.

ولكن غادي نقول لكم باختصار، احنا الإحصاء اللي عندنا كيرجع إلى 4 سنوات، ربما يكون واحد النوع ديال التدهور ماشي مستبعد، فيه باقي أنه حتى الشرط يتدخل بـــ 250 مليون ديال الدرهم بواحد المعدل ديال 540 درهم شهريا، سنجري في هاذ 6 شهور المقبلة إحصاءا جديدا لا يتعلق فقط بالشرط بل بأحوال الأئمة جميعها ونستوضح الوضعية ونرى ما هي طريقة التدخل؟ ومن هم الشركاء في هاذ التدخل للإقناع؟ لا فقط بالمحافظة على الشرط اللي هو كاين، بل للزيادة منه، لأن الجماعة ينبغي أن تبقى مسهمة في شؤون المسجد وفي الشأن الديني عامة.

احنا في قضية الوضعية ديال.. كنشوفو أين كنا وأين صرنا؟ ففي كل سنة كيكون هنالك تحول، هنالك تغطية صحية غير مؤدى عنها، وكتشمل 190 ألف ديال الأئمة وعائلتهم، هنالك مؤسسة الأعمال الاجتماعية اللي كتعطي واحد العدد المنح الآن، هنالك هاذ القدر الأدنى ديال المكافأة فيما يتعلق بالمساجد، 7000 المساجد اللي لا تتدخل فيها الجماعات والجمعيات كنوصلو لهم الآن واحد 2200 درهم إذا كان يقوم بالإمامة وبالخطابة أيضا.

فهنالك تحسن كبير، فلذلك فهاذ المقياس هذا احنا غاديين، ثم عندنا واحد المؤشر على العناية الكبرى بالأئمة هو أن الأئمة اللي كنخرجوهم الآن 200 في كل سنة، لأنهم عندهم إجازة وتلقوا تدريب وخاضعين لواحد أسمو.. راه تيتلقاو 4200 درهم مع بقية المصالح الأخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

كما تعلمون فقد خاض أئمة المساجد نضالات من أجل سماع صوتهم وتجلى ذلك في الوقوف بشوارع العاصمة بالرباط للاحتجاج على تدهور ظروفهم الاجتماعية والمادية، مطالبين بأن تستفيد أسرة المساجد من حقوقها كاملة بما يضمن لها كرامتها، خاصة حقوقها في التوظيف والحصول على أجر محترمة ومع أداء مناسك الحج بمعايير مقبولة.

وبالفعل قامت الحكومة بالرفع من أجورهم وكذلك الاستفادة من التغطية الصحية، إلا أننا نؤكد أن إمام المسجد في المغرب يتقاضى تقريبا حوالي 1100 درهم شهريا، والبعض الآخر 800 درهم وهو مبلغ هزيل ينهار تماما أمام مصاريف الحياة اليومية في ظل الارتفاع الصاروخي للأسعار في بلادنا، فمتى ستتمكن الوزارة من رفع أجورهم ليصل الحد الأدنى للأجور المطبق في عدد من القطاعات؟

السيد الوزير، فيما يتعلق بالجهات الجنوبية، نطالب، السيد الوزير، أن يتمكن الأئمة من حفظ القرآن للأبناء في المساجد بين أوقات الصلاة مع تعويضهم.

وفيما يتعلق بالنقل، استفادتهم من التذاكر عبر الحافلات، لأن، السيد الوزير، كما تعلمون أئمة في شمال المملكة عندهم بطاقات فيما يتعلق بالسكك الحديدية، بما أن الجهات الجنوبية لا تتوفر على السكك الحديدية نطالب، السيد الوزير، باستفادتهم من التذاكر عبر الحافلات، وكذلك، السيد الوزير، بناء معاهد للتكوين أبناء الجهات الجنوبية في المجال الديني.

السيد الوزير، في تدخل في سؤال سابق فيما يتعلق بوضعية المساجد بالجهات الجنوبية، وأخص بالذكر جمة وادي الذهب-الكويرة، السيد الوزير، المسجد العتيق تم إغلاقه لمدة سنتين ونصف بحجة إعادة البناء، وإلى حد الآن لم يتم الشروع في بنائه، ومازال المصلون يؤدون صلواتهم في قاعة.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بغيت غير نقول شحال عندي من وقت؟

السيد رئيس الجلسة:

دقيقتان.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

دقيقتان في التعقيب؟ شكرا.

فيما يتعلق بمن أشرتم إليهم يقفون أمام البرلمان لا علاقة لهم بقضية المطالبة ديال.. الأئمة لا ينيبون أحدا للمطالبة بتحسين أوضاعهم المادية، وهاذيك مسألة لا علاقة لها بالأوضاع المادية والمطالب المادية، هي مسألة أخرى إلى ابغيتو نتذاكرو فيها.

فيما يتعلق بالمسائل اللي تذاكرتو عليها ديال المساجد، يمكن تلقيو سؤال آخر في المساجد ونتذاكرو فيه.

فيما يتعلق بالقضية ديال مكافأة الأئمة، قلت لسيادتكم بأننا كنا زدنا 800% من المكافآت ديالهم، واحنا غاديين كنحسنو فيها، وبأن نفس الهم اللي عند الجميع فيما يتعلق بالأئمة عندنا كذلك، بل بالدرجة الأولى كنتحملو مسؤوليته لأن كنفذو التعليمات والتوجيهات ديال أمير المؤمنين فيما يتعلق بالعناية بالأئمة اللي هما عصب الضمير ديالنا الديني والضمير ديالنا الروحي، فاحنا متافقين في القضية ديال.. إنما هذه المسائل كنتمشاو لها كما قلت لكم بواحد النوع ديال التدبير اللي تيراعي أين كنا وأين صرنا، واحنا ماشيين دائما في ازدياد إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول ظاهرة الاكتظاظ بالأقسام الدراسية، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير التعليم العالي في إطار التضامن الحكومي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير، أظن أنه لا يجادل اثنان في أن التعليم له أهمية كبرى في حياة المجتمع، وأن تطور الدول وتقدمها رهين بمدى نجاعة وفعالية التعليم، الشيء الذي أوحى إلى الفريق الاستقلالي اليوم لبسط هذا السؤال عليكم، السيد الوزير، عسى أن نخرج بنتيجة أو عسى أن ننتبه إلى ما نرتكبه من أخطاء ضد أنفسنا، لأن الآن نلاحظ أن جل الحجرات المدرسية بشتى الأسلاك الابتدائية منها والإعدادية والتأهيلية تعج بالتلاميذ والطلبة، بحيث هناك اكتظاظ قاتل، أما إذا انتقلنا إلى التعليم الابتدائي فهناك الطامة الكبرى، خصوصا في العالم القروي، حيث نجد أن القسم يصل إلى 50 و60 طفل داخل الحجرة.

وهنا هل نحاسب المدرس على القيمة التي وصل إليها التعليم في بلادنا، سيما إذا لاحظنا أننا نصنف في أسفل درجة بالمقارنة مع الدول التي تعد أو تعتبر فقيرة جدا بالمقارنة مع المغرب، فإننا سنبقى مشدوهين أمام هذه الظاهرة في غياب هذا التغيير الذي أصبحنا نناشده في ظل دستور جديد؟

أما إذا تمحصنا وتعمقنا واستنبطنا العيوب، نجد أن المعلم، هاذ الأستاذ في البادية له ثلاث مستويات، هاذ المستوى واش غادي يقري الأول والثاني وبعض شي مرات الثالث داخل حجرة واحدة، إذن هنا الدولة كتقول له غير احضيهم، إذن احنا ما عدناش نكلفو أنفسنا ونقولو أن هاذ الناس راه احنا كنصرفو عليهم الفلوس، في حين أننا ما كنوجهوهمش باش يقراو، بقدر ما أنهم تنوجهوهم باش نطمسو كاع المعلومات ديالهم، ومصاب كون فكرنا نخليوهم يخدموا في الفلاحة ولا في الصناعة وغادي يتعلموا حرفة بدل أنهم تيخرجوا أميين.

وأنا مع السيد المحترم وزير التعليم العالي، كنظن أنه يشتكي وكان مدرس، أن المستوى التعليمي في انحدار إلا من رحم ربي، فأنا تنشوف أن ما نعيبوش على الأساتذة أو على الطلبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد محمد الوفا وزير التربية الوطنية):

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا أحد يقول عكس أن للتعليم موقع أساسي في كل المجتمع، والتنافس اليوم التنافس بالعلم، إذن هذه من المسلمات، زد على ذلك أننا أمة "إقرأ"، أمة "طلب العلم فريضة"، وعندما يكون هناك طلب لابد من العرض، العرض مفروض على الدولة وعلى الحكومة أن توفر الظروف الملائمة لكل من يطلب العلم، بل قانونا مفروض على كل تلميذ أن يلج المدرسة حتى يبلغ على الأقل 14 أو 15 سنة، هذه مبادئ عامة.

الآن التنزيل، تنزيل هاته المبادئ. حقيقة المغرب تأخر كثيرا والتعليم هو بناء ومسلسل، وعندما كانت نسبة النمو الديموغرافي 3%، وتيرة نمو المجتمع وتيرة سريعة ووتيرة بناء المدارس أقل سرعة من وتيرة النمو الديموغرافي، زد على هذا الهجرة القروية، هناك مجموعة من السكان في العالم القروي تبني لهم مدرسة في السبعينات، الآن عدد السكان تقلص، تراجع، وقد تجد في كل قسم 10 تلاميذ، هل يمكن أن نخصص أستاذ لكل 5 تلاميذ أو 10؟ إذن لابد من الجمع.

ولكن أقول لكم أن إشكالية الاكتظاظ -والحمد لله- ليس بسببنا، بلادنا اجتازت إشكالية الاكتظاظ على مستوى الابتدائي، لأن الاكتظاظ هو 45 تلميذ في القسم، راه حتى فرنسا كاين الأقسام اللي فيها 45، اللي فات 45 هو الاكتظاظ، أقل من 2% في الابتدائي، اعلاش؟

الابتدائي قلت كان مجهود كبير ولكن التطور الديموغرافي كاين التعميم لأن حتى التعميم -الحمد لله- وصلنا لشبه التعميم، إذن التعميم حتى هو عنده كلفة، إذن النمو الديموغرافي الآن والتطور الديموغرافي سنعاني على مشكل الإعدادي والثانوي والجامعي، لأن كاينة واحد الموجة الآن هناك نسبة النمو الديموغرافي ولات بمعدل 1,6%، إذن غادي يتقلص عدد

التلاميذ في الابتدائي وغادي يتطور ما بعد الابتدائي، راه كاين بعض المدارس الآن في المدن خاوية، ولكن مع الأسف ما نهزوش الأقسام ونحطوهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير على الإجابة. ذكرتم إشكالية أنه المشكل ديال الاكتظاظ كاين غير في المدن، وهذا راجع إلى الهجرة القروية، أنا ما متفقش معكم، السيد الوزير، اسمحوا لي، أنا أنتمي لمنطقة قروية، وفي هاذ المناطق التي أنتمي لها احنا عندنا تيوصل القسم إلى 42، 45 ما قلتشاي 60 ولكن يصل لـ 45.

واحنا بالنسبة لنا، السيد الوزير المحترم، إلى ابغينا جودة في التربية لابد ما نمشيو مع المعايير الدولية لأن القسم النموذجي، وأنتم أدرى مني في هذا المجال، القسم النموذجي هو 30، بحيث إلى فاتت 30 ذاك 10 كاع داك الشي اللي كيفوت 30، السيد الوزير المحترم، اعتبرو بأن هاذوك الضعاف في المستوى ما عمرهم غادي يستافدوا، معناه هاذوك الضعاف غادي يوليو أضعف أكثر، وهاذ الأقسام يستفيد منها غير ذاك التلاميذ اللي هما الأوائل واللي عندهم نتائج والله سبحانه وتعالى يسخر لهم اشوية الذكاء وكذا، أما ذاك الآخرين لا يستفيدون، وهذا بالتالي الهدر المدرسي.

السيد الوزير، أنا تنعلق على وزير التربية الوطنية اللي هو جاب إجراء وفكر باش يصلح منظومة التعليم وبدأ إصلاح منظومة التعليم بواحد الإجراء اللي امشى وقال، وبهذا الإجراء يزاحم التعليم الخصوصي، احنا لا، التعليم الخصوصي صالح والتعليم العام صالح، اليوم الحكومة ما قداش أو لا مازال ما وصلتش لهاذ المستوى باش تحارب الاكتظاظ اللي كاين، اعلاش ما نمشيوش ونحفزو التعليم الخاص في المناطق اللي فيها الاكتظاظ، اعلاش لا؟ أنا ما عندي مدرسة، السيد الوزير، ماشي ولد القطاع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن وزير التربية الوطنية):

لا إن شاء الله تكون عندك مدرسة، غير الإنسان يدير مشروع لأن هذا رسالة.

في 2011- 2012 تبنات 15 ألف حجرة، تبنات 95 داخلية بما فيها 51 في العالم القروي، هناك مجهود كبير ولكن ما ننساوش نقولو لبلادنا تكون عندها في المغرب كله الأقسام النموذجية، ما عرفت أمريكا واش عندها؟ فرنسا فيها أقسام فيهم 40 فما فوق، في البلاد ديالنا قلنا الاكتظاظ كيبدا من فوق 45.

هذا هو الاكتظاظ بالإحصائيات: عندنا 9% في الثانوي، مرتفع، قلت في الابتدائي أقل من 2%، ولكن المجهود، فكروا معي، إلى ابغيتوا غدا كل قسم يكون فيه 30، هاذي مزيان، اشحال من أستاذ خصنا؟ اشحال من قسم خصنا؟ راه هاذ الأهداف كلنا ابغيناها، ولكن ما هي كلفتها؟ الكلفة خصنا نضاعفو الميزانية ديال السي الوفا، ونعطيوه مناصب أكثر، واش في هاذ الظروف كتشوفوا هاذ الشي ممكن؟ لأن هاذي بلادنا كل واحد باغي هاذ الأقسام النموذجية، كل واحد باغي حتى 20، احنا اقرينا في السنة الرابعة بـ 20 واحد، ولكن في هاذ الوقت راه يستحيل أننا نوصلو لهاذ الجانب.

كاين الأقسام اللي فيهم 30، ولكن الآن 8 آلاف منصب اللي تكونوا الآن القطاع الخاص، الحكومة غادي تسهر تكون ناس في المدارس العليا باش يكونوا موجودين باش القطاع الخاص يستعملهم، هذا تحفيز من عند الحكومة وتخلص الحكومة. إذن هذا منظور تشاركي، راه احنا ماشي ضد القطاع الخاص، بالعكس اللي هز عليك واحد الحمل بالعكس خاص تدعمو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه تعدد الكتب المدرسية لنفس المقرر ونفس القسم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال الذي نطرحه يتعلق بأحد الإشكاليات الكبرى التي أدت في نظرنا إلى الإخلال بالتلقين والتعلم وإحداث خلل كبير على مستوى مبدأ تكافؤ الفرص، يتعلق الأمر بتعدد الكتاب المدرسي، فوزارة التربية الوطنية تعتمد عدة كتب مدرسية في نفس المستوى حسب دور النشر، ويتم توزيعها على كافة المؤسسات عبر التراب الوطني، ويحدث أن يتم اختيار الكتب الخمسة المعتمدة في نفس المؤسسة، فأصبح التلاميذ في التاريخ أو في الجغرافيا أو في أي مادة في هذه المؤسسة يقرؤون كتابا وفي مؤسسة أخرى كتابا آخر وفي مؤسسة ثالثة كتابا آخر وفي رابعة كتابا آخر، والحصيلة التذبذب، والحصيلة التنافر وعدم تكافؤ الفرص.

نظن أن هذا أدى إلى النزوع المدرسي وإلى تزايد ظاهرة العزوف، ظاهرة الهروب، ظاهرة الإخفاق بصفة عامة.

ألا ترون أنه وصل الوقت لوقف مسلسل التقليد للأنظمة الأجنبية، إذا كانت فرنسا تعمل بالتعدد، فإنها أسندت التحكم فيه إلى مؤسسة

التدبير المؤسساتي، وهو الشيء الذي لم يتحقق هنا، الشيء الذي أحدث إشكالية خطيرة على مستوى التوازن وبلبلة على التلاميذ؟

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن الدواعي التربوية لتعدد الكتاب المدرسي لنفس المقرر في نفس المستوى؟ وهل تمت دراسة آثار هذا التعدد وتقييمه تربويا وماليا واجتماعيا؟ وهل فكرتم في إخضاع الأنظمة إلى المبادئ الأساسية المؤسسة للحكامة وفي مقدمتها تكافؤ الفرص؟

وهل تنوون الاستمرار في هذا النهج وإقرار الكتاب أو تنوون التراجع عنه للرجوع إلى الكتاب الموحد، يراعي في ذلك الوضعية الاجتماعية والمجانية؟ لا أتحدث عن الإكراهات الاقتصادية والنفسية التي يحدثها هذا النظام إلى الأباء والأمهات وإلى الأطفال والتلاميذ على العموم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا الميثاق وضع قطيعة مع الكتاب الواحد، ووضع القطيعة مع الكتاب الواحد كما درسنا فيه، نذرة الكتب آنذاك كانت مبررة، الآن لابد أن نعود التلميذ على أن تكون له مكتبة، على أن يطلع على كتب مختلفة، هذا تكوين، إذن متفقون على أن منطق الكتاب الواحد ولى.

الآن المغرب ليس وحيدا في هذا الكون، هناك من سبقنا، وهناك تجارب ناجحة وهناك تجارب غير ناجحة، قد نأخذ تجربة وقد لا ننجح فيها، ليس بسبب الكتاب أو تعدد الكتب، بل لأسباب تدبيرية لمن يسند له التدبير، هناك كتب متنوعة والمدرسة كما قلتم تختار.

الآن تكافؤ الفرص غير موجودة لأن داخل كل مؤسسة، داخل القسم، تكافؤ الفرص بين هذا وذاك، أما من مدرسة لأخرى فنتكلم عن مدرسة واحدة، وبما أن هذه الكتب كلها معتمدة، خاص لابد الكتاب يكون معتمد، والحمد لله هذا نوع من عدد المؤلفين بالمغرب فأصبح 2007 مؤلف.

إذن هناك بحث، هناك تطور، إذن هذا وضع منافسة من إنتاج الكتاب عوض أن يكون هناك كتاب واحد وتكون مجموعة واحدة هي التي تنتج، هناك مجموعات وهناك تنافس، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

إذن له إيجابيات، قد تكون هناك سلبيات، إذن لابد من وضع الأصبع على مناطق الخلل لنعالج هذا الخلل والمغرب مندمج في العولمة، وحتى الدول التي نجحت اعتمدت هاته المناهج، إذن ربما الخلل فينا وليس في الكتب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الوزير.

الحجة أمامنا والعرب بالبال، فالنتيجة لا تعطي ما أنتم تدافعون عليه الآن، أمامنا إخفاق، المنتوج المدرسي هو منتوج ليس معياريا ولا عقلانيا، بل هو نمطي بسبب هاذ الإخلالات، فأحيلكم على خطاب صاحب الجلالة، اللي صرخة في الواقع، يجب أن ننتبه إليها ونسرع إلى إعادة النظر في أخطائنا، جلالة الملك كيقول في 20 غشت: "..**كما يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم واستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتنمية شخصيتهم للنهوض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة، وتكافؤ الفرص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلكم هو التحدي الأكبر**".

هل هذا النظام الذي دافعتم عنه بالتعدد؟ أنا لست ضد التعدد بل التنوع، مزيان، للتنوع ولكن ليس للتعدد الفج الذي كتاب صغير، الكتاب الكبير، الكتاب الرخيص، الغالي، المؤسسة المتميزة، غير المتميزة، المؤسسة القروية، الحي الفقير، الحي كذا، كيف غادي نشتغلو في هاذ الكتب المتعددة؟

فلذلك، يجب أن نقر، وهذا المغاربة أقروا به وسمعنا غير من قبل، لأن هناك إخفاق بالفعل، عجز في المحيط ديال المدرسة، عجز في وضع سياسات تعليمية لتعليم التفكير النقدي الحر، فأصبحنا الآن أمام إعطاء الأهمية للعلوم، للمادة النمطية، صحيح مهمة لا في الهندسة ولا في الطب على حساب العلوم الإنسانية والفلسفة، فتركنا كل هذا فأصبحنا الآن نكون لا أقول الأشباح، ولكن ليس هناك التمكين والتمكن من استعمال العقل من أجل استبداء.. هذا التحدي أظن أنه وصل الوقت إلى أن نراجع النظر في إخفاقاتنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن وزير التربية الوطنية):

شكرا. أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم أنه مع الأسف عدد التلاميذ الذين يتخصصون في العلوم فقط 35%، وهذا دون المعدل الدولي، إذن لابد أن نحث شبابنا كذلك إلى المزيد من الاهتمام بالعلوم التجريبية، لأن العلوم الاجتماعية ضرورية ولكن العلوم التجريبية هي كذلك ضرورية، لابد أن يكون هناك توازن.

أقول أن الإبداع من الصعب جدا أن ندرس تلميذا آباؤه بحي الرياض، أطر، يعيش في محيط معين، إما يتكلمون اللغة العربية، إما اللغة الفرنسية، وابن بآيت امحمد نعطيه نفس الكتاب.

إذن أهل الخبرة أدرى، لأن الأساتذة يعرفون محيطهم، لابد أن يأخذوا

من العرض ما يناسب المحيط، وإلا إما أن يضيع إبن حي الرياض وإما أن يضيع إبن حي وويزغد أو أزيلال.

إذن الإشكالية الآن ربما -كما قلت- فينا، ليس في الكتاب، ليس في العلم الموجود ولكن كيف نختار، وكيف ندرس، وكيف؟ وكيف؟

الاكتظاظ مشكل، هناك مشاكل هي سبب الإخفاق، البعد من المدرسة، الطرقات، الإنارة، إشكاليات كبيرة لا يمكن أن نرجع العزوف عن المدرسة للكتاب.. التكوين هي منظومة، هي محيط، هي عائلة، هي إذن أمور مختلفة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيدان الوزيران على مساهمتهما القيمة في هذه الجلسة، وأشكر السيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم أيضا.

ونرفع الجلسة.